تونـــس

مؤسسات الدولة

مقدّمة:

ينص الفصل الأول من الدستور التونسي على أن "تونس دولة حرّة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها."
وتضمن الجمهورية التونسية الحريات الأساسية وحقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها وتكاملها وترابطها. وتقوم على مبادئ دولة القانون والتعددية وتعمل من أجل كرامة الإنسان وتنمية شخصيته. وتعمل الدولة والمجتمع على ترسيخ قيم التضامن والتآزر والتسامح بين الأفراد والفئات والأجيال. كما تضمن الجمهورية التونسية حرمة الفرد وحرية المعتقد وتحمي حرية القيام بالشعائر الدينية ما لم تخلّ بالأمن العام. (الفصل 5 من الدستور .)
ويتمتع المواطن بحقوقه كاملة بالطرق والشروط المبينة بالقانون ولا يحد من هذه الحقوق إلا بقانون يتخذ لاحترام حقوق الغير ولصالح الأمن العام والدفاع الوطني ولازدهار الاقتصاد وللنهوض الاجتماعي (الفصل 7 من الدستور .)
وينص الدستور على أن "كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون". كما أن حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة حسب ما يضبطه القانون (الفصلان 6 و 8 من الدستور .)

السلطة التشريعية:

يمارس الشعب السلطة التشريعية بواسطة مجلس النواب ومجلس المستشارين أو عن طريق الاستفتاء وينتخب أعضاء مجلس النواب كل خمس سنوات انتخابا عاما، حرّا، مباشرا، سريا حسب الطريقة والشروط التي يحددها القانون الانتخابي .
ويتكون مجلس المستشارين من أعضاء لا يتجاوز عددهم ثلثي عدد أعضاء مجلس النواب. ويحدد القانون الانتخابي طريقة ضبط هذا العدد كل ستّ سنوات باعتبار عدد أعضاء مجلس النواب القائم .
يمارس مجلس النواب ومجلس المستشارين السلطة التشريعية وفقا لأحكام الدستور. ولرئيس الجمهورية ولأعضاء مجلس النواب على السواء حق عرض مشاريع القوانين .
ويصادق مجلس النواب ومجلس المستشارين على القوانين العادية والقوانين الأساسية وكذلك على مشاريع قوانين الميزانية .
ويمكن لمجلس النواب أن يعارض الحكومة في مواصلة تحمل مسؤوليتها إن تبيّن له أنها تخالف السياسة العامة للدولة والاختيارات الأساسية المنصوص عليها بالفصلين 49 و58 من الدستور ويتكوّن ذلك بالاقتراع على لائحة لوم.
وعلى إثر الانتخابات التشريعية التي جرت في 24 أكتوبر 2004 تحصلت على المقاعد 189 لمجلس النواب ستة أحزاب سياسية هي:

- التجمع الدستوري الديمقراطي : 152 مقعدا
- حركة التجديد : 3 مقاعد
- حركة الديمقراطيين الاشتراكيين : 14 مقعدا
- حزب الوحدة الشعبية : 11 مقعدا
- الحزب الاجتماعي التحرري : مقعدان
- الاتحاد الديمقراطي الوحدوي : 7 مقاعد

وانعقدت يوم 16 أوت 2005 الجلسة الافتتاحية لمجلس المستشارين, وتضم هذه الغرفة الثانية للبرلمان 112 عضوا. وتبلغ نسبة النساء الأعضاء في مجلس النواب 22.7 فيما تبلغ نسبة التمثيل النسائي في مجلس المستشارين 15بالمائة

السلطة التنفيذية:

ينص الفصل 37 من الدستور على أن "رئيس الجمهورية يمارس السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يرأسها وزير أول."
ورئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، وينتخب لمدة خمسة أعوام انتخابا عاما، حرّا، مباشرا، سريّا، ويجوز له أن يجدد ترشحه .
ورئيس الجمهورية هو الضامن لاستقلال الوطن وسلامة ترابه ولاحترام الدستور والقانون ولتنفيذ المعاهدات. وهو يسهر على السير العادي للسلط العمومية الدستورية ويضمن استمرار الدولة.
كما أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي يعتمد الممثلين الدبلوماسيين للدولة لدى الدول الأجنبية.
ويوجه رئيس الجمهورية السياسة العامة للدولة ويضبط اختياراتها الأساسية ويُعلم بها مجلس النواب.
ويعيّن رئيس الجمهورية الوزير الأول، كما يعيّن، باقتراح من هذا الأخير، بقية أعضاء الحكومة
ويرأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء.
ويسند رئيس الجمهورية، باقتراح من الحكومة، الوظائف العليا المدنية والعسكرية.

السلطة القضائية:

يضمن الدستور استقلال السلطة القضائية، حيث ينص في الفصل 65 منه على أن "القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون."
وتتمّ تسمية القضاة بأمر رئاسي بمقتضى ترشيح من مجلس القضاء الأعلى الذي يرأسه رئيس الجمهورية ويضبط القانون تركيبته واختصاصاته. ويضم هذا المجلس وجوبا عضوين من لعنصر النسائي .
وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن النساء يمثلن أكثر من 24% من مجموع سلك القضاة.

ويستند التنظيم في هذا المجال إلى مبدأ التقاضي على درجتين، بما يدعم حقوق الدفاع ويوفر المزيد من الضمانات للمتقاضين. فهناك مجموعتان كبيرتان من المحاكم الممكن التقاضي لديها، وتضم المجموعة الأولى المحاكم المتخصصة) مجالس العرف والمحكمة العقارية) وتضم الثانية المحاكم غير المتخصصة (محكمة الناحية والمحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف). وتمثل محكمة التعقيب أعلى هيأة قضائية، ويتمثل دورها في النظر في صحة الأحكام الصادرة من الوجهة القانونية لا في وقائع القضايا.
والمحاكم الموجودة حاليا هي الآتية:
-محكمة تعقيب
10 -محاكم استئناف
23 -محكمة ابتدائي
83 -محكمة ناحية

المجلس الدستوري:

أحدث المجلس الدستوري بمقتضى أمر، غداة السابع من نوفمبر .1987 وبعد أن كانت استشارته اختيارية، أصبحت، بموجب قانون 18 أفريل 1990، وجوبية بالنسبة إلى مشاريع القوانين الأساسية ومشاريع القوانين التي لها صلة بالحقوق والحريات. وقد أدمج المجلس الدستوري ضمن الدستور بموجب التنقيح المصادق عليه بتاريخ 6 نوفمبر 1995.
وبصدور القانون الدستوري عدد 76 لسنة 1998، المؤرخ في 2 نوفمبر 1998، والمتعلق بتنقيح الفصل 75 من الدستور، أصبح رأي المجلس الدستوري ملزما لجميع السلطات العمومية، وذلك تكريسا لعلوية الدستور.
وباعتبار المشمولات الجديدة التي جاء بها الاصلاح الدستوري الجوهري المصادق عليه بمقتضى استفتاء 26 ماي 2000,نص القانون الأساسي الصادر في 12 جويلية 2004 على اعتماد تنظيم إداري مرن للمجلس الدستوري .كما تضمن أحكاما تتعلق بهيكلة المجلس وسير عمله وتعهده في مجال الرقابة الدستورية وسير المؤسسات ومراقبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية و الاستفتاء فضلا عن التنصيص على ضمانات لحياد المجلس واستقلاليته .

مجلس الدولة:

يتركب مجلس الدولة، الذي نص عليه الدستور، من هيأتين:
1- المحكمة الإداري
2- دائرة المحاسبات

- المحكمة الإدارية:

تنظر هذه المحكمة في النزاعات المتعلقة بالقضايا التي يتقدم بها المواطنون للطعن في مشروعية قرارات السلطة الإدارية، وفي النزاعات المتعلقة بمسؤولية الإدارة تجاه المواطن، والنزاعات المتعلقة بالانتزاع من أجل المصلحة العامة.
ومنذ إصلاح جوان 1996، أصبح تنظيم المحكمة خاضعا لقاعدة التقاضي على درجتين، ابتدائية واستئنافية. وتقوم جلسة عامة قضائية بدور محكمة التعقيب في حدود الاختصاص القضائي للمحكمة الإدارية.
وإلى جانب الدور القضائي، تضطلع المحكمة الإدارية بدور استشاري لحساب الحكومة.

- دائرة المحاسبات:

يتمثل دورها في مراقبة العمليات المالية العمومية من حيث مطابقتها للقانون، وتشمل هذه المراقبة الحسابات والتصرّف المالي للدولة والجماعات العمومية والمؤسسات العمومية.
وتمارس دائرة المحاسبات سلطة قضائية إزاء المحتسبين العموميين وسلطة رقابة إدارية بالنسبة إلى موظفي المالية العمومية (الآذنين بالدفع.(
ومن ناحية أخرى، تتولى **دائرة الزجر المالي**، وهي هيأة قضائية زجرية ذات صبغة مالية، ردع أخطاء التصرّف التي يرتكبها أعوان المالية العمومية إزاء الدولة والمؤسسات العمومية الإدارية والجماعات العمومية المحلية والمشاريع العمومية.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

هو هيأة دستورية استشارية لدى كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
وقد حدد القانون الأساسي الصادر بتاريخ 7 مارس 1988، في أعقاب تغيير السابع من نوفمبر 1987 ، مشمولات هذا المجلس، وبيّن أنه تقع استشارته وجوبا في كل مشاريع القوانين ومشاريع المجلات القانونية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية وكذلك في النصوص المنقحة لها.
كما تقع استشارة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ هذه المخططات.
ويمكن للمجلس كذلك أن يهتم بمسائل اقتصادية أو اجتماعية معيّنة من خلال تدارسها وإبداء آراء ومقترحات بشأنها.
وبموجب تنقيح أدخل في أوت 1990 على القانون الأساسي لسنة1988 ، تم توسيع تركيبة المجلس لتشمل كافة مكونات المجتمع المدني والاتجاهات الفكرية في البلاد.

المجلس الإسلامي الأعلى:

مكلف خاصة بالنظر في كل المسائل التي تعرضها عليه الحكومة والمتعلقة بتطبيق أحكام الفصل الأول من الدستور وكذلك بالنواحي الفقهية والاجتماعية.

الأحزاب السياسية

"حرّية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون. والحق النقابي مضمون".
(الفصل الثامن من الدستور.(

- **التجمع الدستوري الديمقراطي**

تأسس سنة 1920 تحت اسم الحزب الحر الدستوري التونسي أو حزب الدستور. وفي سنة 1934، وعلى إثر انشقاق حدث في صلب هذا الحزب، اتخذ له اسم الحزب الدستوري الجديد. وبقرار من مؤتمر بنزرت المنعقد في أكتوبر 1964 أصبح يسمى الحزب الاشتراكي الدستوري. وبعد تحول السابع من نوفمبر 1987، وتجسيما لتوجهات العهد الجديد، صادقت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري في اجتماعها المنعقد يوم 27 فيفري 1988 على تسميته باسم التجمع الدستوري الديمقراطي.

للتجمع الدستوري الديمقراطي صحيفتان ناطقتان باسمه:
ـ صحيفة "الحرّية"، تصدر باللغة العربية.
ـ صحيفة" لورونوفو"، تصدر باللغة الفرنسية.

- **حركة الديمقراطيين الاشتراكيين :**

تم الاعتراف بها قانونيا يوم 19 نوفمبر 1983 . صحيفة" المستقبل" هي لسان هذا الحزب.

- **حزب الوحدة الشعبية :**

تم الاعتراف به قانونيا يوم 19 نوفمبر 1983. الصحيفة الناطقة باسم هذا الحزب هي "الوحدة."

- **الحزب الاجتماعي التحرّري :**

تم الاعتراف به قانونيا يوم 12 سبتمبر 1988. الصحيفة الناطقة باسم هذا الحزب هي : "الأفق."

- **الحزب الديمقراطي التقدّمي :**

تم الاعتراف به قانونيا يوم 12 سبتمبر 1988 وكان يحمل اسم التجمع الاشتراكي التقدمي. يصدر هذا الحزب مجلة "الموقف."

- **الاتحاد الديمقراطي الوحدوي :**

تم الاعتراف به قانونيا يوم 30 نوفمبر 1988 وصحيفة" الوطن" هي اللسان الناطق باسم هذا الحزب.

- **التكتّل الديمقراطي من أجل العمل والحريات :**

تم الاعتراف به قانونيا يوم 25 أكتوبر 2002.

- **حركة التجديد :**

تأسست يوم 23 أفريل 1993 لتحلّ محلّ الحزب الشيوعي التونسي. مجلة "الطريق الجديد" هي الناطقة بلسان الحركة.

- **حزب الخضر للتقدم**

تم الاعتراف به قانونيا يوم 03 مارس 2006 .

وإلى جانب هذه الأحزاب السياسية، توجد ثلاث جمعيات للدفاع عن حقوق الإنسان وهي:
ـ الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (7 ماي(1977
ـ الجمعية التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة (5 ماي.(1987
ـ فرع تونس لمنظمة العفو الدولية (12 أفريل 1988.(
وتم كذلك إحداث هيئة عليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في 7 جانفي 1991 وهي مكلّفة بتقديم الاقتراحات لرئيس الجمهورية من أجل دعم وتطوير حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتطويرها.

المنظمات الوطنية

الاتحاد العام التونسي للشغل
-الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية
-الاتحاد الوطني للمرأة التونسية
-الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري
-الاتحاد العام لطلبة تونس

الجمعيات

9089جمعية سنة 2007

يعد توسع العمل الجمعياتي وتنوع اختصاصاته ومجالات تدخله في تونس من المؤشرات الدالة على ما يميز البلاد من مناخ للحرية وما تشهده من تقدم بخطى ثابتة على نهج الديمقراطية والتعددية .
فقد هيأ تحول السابع من نوفمبر 1987 لتونس الأرضية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ساعدت على تنشيط الحياة الجمعياتية حتى تواكب ما يعيشه المجتمع من تغيرات في العمق وحتى تضطلع الجمعيات بدورها الأساسي في غرس قيم التطوع والتعاون والتضامن وتكون فضاءات تترجم فيها قيم المواطنة والمشاركة والسلوك الديمقراطي .
وحرصا على دفع النشاط الجمعياتي وفقا لهذه المقاصد النبيلة بادر الرئيس زين العابدين بن علي بتوفير الأطر التشريعية والتنظيمية والحوافز اللازمة لدعم الجمعيات وتأهيلها وتطوير أساليب عملها مما مكن من رفع عددها إلى 9089 جمعية سنة 2006 مقابل 1976 جمعية سنة 2007 وهي جمعيات تنشط في سائر المجالات وتغطي مختلف مناطق البلاد كما تشمل التونسيين بالخارج.
وفضلا عن الدلالات التي ينطو ي عليها تخصيص يوم وطني للجمعيات يوافق 23 أ فريل من كل سنة فقد راكم العمل صلب الجمعيات مكاسب عديدة أ همها حذف الترخيص لبعث جمعية وتعويضه بتصريح وإقرار مساعدات و تشجيعات مالية للجمعيات الناشطة في مجال البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا توافقا مع مراهنة تونس على إحكام السيطرة على الوسائل المعلوماتية والتقنيات الرقمية والاستفادة القصوى من خدماتها ومما توفره من فرص عديدة لتطوير القدرات والمهارات تحقيقا للتنمية الشاملة .
كما أن هذا الرصيد المنجز يستند إلى مفهوم اشمل لدور النسيج الجمعياتي باعتباره طرفا فاعلا في تحقيق أهداف التنمية الشاملة وفي تجسيم الخيارات الوطنية وفي مقدمتها التشغيل الذي رتبه رئيس الدولة ضمن أولويات التنمية .
وقد شمل الدعم الجمعيات المسندة للقروض الصغرى فضلا عن تحمل الصندوق الوطني للتشغيل 21/21 نسبة 50 بالمائة من المنحة المسندة لحاملي الشهادات العليا المنتدبين للعمل بالجمعيات .
كما تأكدت جدوى العمل الجمعياتي وأهمية دوره في الإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية .

ويعد نشاط جمعية بسمة للنهوض بتشغيل المعوقين التي ترأسها السيدة ليلى بن علي حرم رئيس الجمهورية نموذجا بارزا في الإحاطة بفئة المعوقين وتمكينهم من أسباب تجاوز مرتبة المكفولين لممارسة وظائفهم في سائر أوجه حياة المجتمع .
وتبرز المكانة الخاصة للجمعيات من خلال ما تضمنه برنامج رئيس الجمهورية لتونس الغد في إحدى عشرة نقطة من مجموع إحدى وعشرين من قرارات وأهداف طموحة ترمي بالخصوص إلى مزيد دفع دور النسيج الجمعياتي صلب المجتمع وفي المسار التنموي على غرار إحداث جمعية تنموية مختصة في القروض الصغرى في كل معتمدية والتشجيع على إحداث جمعيات لنشر الثقافة الرقمية في كل الولايات مع توفير حوافز للجمعيات التي تنجز برامج لامادية ومواقع "واب" جديدة .
وجاءت المشاركة النشيطة والمكثفة للمجتمع المدني التونسي في المرحلة الثانية من القمة العالمية حول مجتمع المعلومات التي احتضنتها تونس في نوفمبر 2005 لتؤكد متانة ووثوق العلاقة بين نسيج المجتمع المدني ومجتمع المعرفة الذي قطعت تونس أشواط متقدمة في بنائه بحرص ومتابعة خاصين من الرئيس زين العابدين بن علي .
من هذه الجمعيات:
-الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي
-الاتحاد الوطني للمكفوفين
-الجمعية العامة للقاصرين عن الحركة العضوي
-منظمة الدفاع عن المستهلك
-المنظمة التونسية للتربية والأسرة
-جمعية الصحافيين التونسيين
-الاتحاد التونسي لمنظمات الشباب
-الجمعية التونسية للمحامين الشبان
-جمعية الدفاع عن التونسيين بالخارج
-الجمعية النسائية "تونس"21
-الجمعية التونسية للدفاع الاجتماعي
-الجمعية التونسية للأمهات
-رابطة النساء الاتصاليات

السياسة الخارجية التونسية

إن تونس التي اختارت في عهد الرئيس بن علي بوعي وإدراك خيار التكامل وتشابك المصالح في سياستها الخارجية، لم تكتف بذلك، وإنما بقيت بين ثوابت الجغرافيا ومتغيرات التاريخ مشدودة إلى انتماءاتها الحضارية والثقافية، والى محيطها الجغرافي الإقليمي والقاري، تتحرك بإرادة واعية ومستقلة، وتؤدي رسالتها بكل التفاني والإخلاص، وتمارس دورها بمسؤولية، وواقعية .
وتتجلى هذه الثوابت في التمسك بميثاق الأمم المتحدة وما يتضمنه من مبادئ وقيم تخدم السلم والأمن والتفاهم بين الشعوب في إطار الشرعية الدولية التي لا تقبل سياسة الموازين المختلفة والمعاملة الانتقائية، وفي التأكيد على ضرورة استثمار كل الفرص السانحة لإحلال الحوار والتفاهم بدل التصادم والمجابهة، والعمل على تكريس قيم التسامح والاعتدال ونبذ كافة أشكال الانغلاق والتطرف .
وقد ساهمت الرؤية المتبصرة للرئيس بن علي في جعل السياسة الخارجية التونسية تواصل العطاء، منتصرة لقضايا الحق والعدالة، وفق سياسة متوازنة، سمتها التفتح ونظ ا مها الاعتدال، وقيمها التسامح والتضامن وتشابك المصالح .وانطلاقا من هذه القيم السامية، مارست السياسة الخارجية التونسية دورها بمسؤولية ووعي، وفق مبادئ عامة معبرة عن مفهوم معين للعلاقات الدولية متدرجة من الكلي إلى الجزئي ، حيث تعددت مبادراتها، وتنوعت نجاحاتها، الأمر الذي مكنها من انتزاع اعتراف دولي بها مما رفع من رصيد تونس على مستوى المحافل الدولية .
وإذا كانت كثيرة هي المعطيات الدالة عن هذه الممارسة السياسية التي تحولت إلى سلوك يومي، فان ذلك لا يمنع من الإشارة إلى ان تونس أدركت مبكرا ان التحولات العالمية الراهنة تقتضي إلى جانب تركيز نظام عالمي اكثر عدالة، إضفاء المزيد من النجاعة عل ى مجلس الأمن في أداء مهامه، حيث لم تتردد لحظة في الدعوة إلى إصلاح هذا الهيكل الاممي، والمطالبة بتأمين حق الدول النامية في ان تكون شريكا في تحديد ملامح النظام العالمي الناشئ .
ولم تكتف بذلك، وانما دعمت رؤيتها بمبادرة شجاعة ذات أبعاد إنسانية أطلقها الرئيس بن علي تتمثل في الدعوة الى إ حداث صندوق عالمي للتضامن التي لاقت تجاوبا دوليا واسعا توج في نهاية عام 2002 بمصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على إحداث هذا الصندوق .
ولاشك في ان مصادقة الأمم المتحدة على هذه المبادرة بأبعادها النبيلة التي من شانها إكساب العلاقات الدولية بعدا إنسانيا، انما تعكس صواب النهج الذي تسير على هداه السياسة الخارجية التونسية بتوجيه من الرئيس زين العابدين بن علي ، وهي سياسة لا تخفي حرصها على الإسهام في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في العالم والتأسيس باستمرار للتقارب والتعايش وتكريس الحوار، والوفاق الدولي .
وبالتوازي مع هذه المبادرة التي شخصت بوضوح الوضع الذي يمر به العالم اليوم،وما يعانيه من عدم الاستقرار وتعدد بؤر التوتر والصراعات، وما تحتاجه البشرية في هذه الظروف، جاءت مبادرة أخرى لا تقل عنها أهمية تتمثل في المطالبة بعقد مؤتمر دولي يضع قواسم مشتركة لإرساء عقد أممي للسلم والتنمية من شأنه أن يحد من الهوة الفاصلة بين الدول المتقدمة والدول في طريق النمو ويخفف الشعور بالحرمان والإحباط لدى شعوب كثيرة .
وترافقت هذه المبادرة مع دعوة أخرى تجسد حرص السياسة الخارجية التونسية على الوفاق والتعايش الدولي كان لها كبير الأثر في فتح صفحة جديدة على مستوى العلاقات الدولية، وهي ترسيخ التفاهم والتفاعل الإيجابي بين الأديان والحضارات والثقافات وتكريس قيم الاعتدال والتسامح والتضامن بين الأفراد والمجموعات والشعوب وصولا إلى إرساء السلام والأمن والاستقرار .
واهتمام السياسة الخارجية التونسية بمسألة إرساء السلام والأمن لم يكن مجرد مواقف عابرة أملتها أحداث معينة، وإنما كان اهتماما مبدئيا ترجمته تونس على ارض الواقع من خلال مساهماتها المتعددة في اكثر من مهمة إنسانية وفي عمليات حفظ السلام عبر العالم، حيث قامت خلال السنوات الماضية بإرسال مئات من جنودها إلى كمبوديا وناميبيا والصومال ورواندا وبوراندي والكونغو لحفظ الأمن والسلام في هذه الدول وتجنيب شعوبها ويلات الحروب .

ولئن بدت هذه المبادرات التي سعت تونس إلى تجسيدها على ارض الواقع مهتمة بما هو عالمي، فان ذلك لا يعني ان السياسة الخارجية التونسية أغفلت ما هو إقليمي، او تجاهلت ولو لحظة واحدة دوائر تحركها الأساسي، أي الدائرة المغاربية والدائرة العربية والدائرة المتوسطية والدائرة الإفريقية والدائرة الإسلامية، وغيرها من الدوائر الأخرى .
والشواهد على هذا الاهتمام كثيرة، ذلك ان أحدا ليس بإمكانه التقليل من شان الاهتمام الذي توليه السياسة الخارجية التونسية لمسألة بناء المغرب العربي إيمانا منها بأن تشييد هذا الصرح سيساهم في ضمان الأمن والاستقرار وتأمين مستقبل أفضل لكافة دول المنطقة .
ولما كانت تونس بحضارتها وثقافتها هي في جوهرها التاريخي حضارة عربية واسلامية، فانه من الطبيعي جدا ان ترتبط سياستها الخارجية بشكل عضوي ببعدها العربي والإسلامي، وفية للمبادئ والقيم التي تأسست عليها لجهة الانتصار للقضايا العربية .
ولا حاجة في هذا السياق التأكيد مجددا على ان الديبلوماسية التونسية تعيش اليوم بفكرها ووجدانها هموم القضايا العربية العادلة وفي المقدمة منها القضية الفلسطينية التي اعتبرها الرئيس بن علي قضيته المركزية، تدافع عنها وتعمل من اجلها، حتى ان نشاطها يكاد يرتبط بها، مؤكدة بوضوح في كل المناسبات والمحافل الدولية على أنه لا مجال للمساومة في حقوق الفلسطينيين وأنه لا سلام بغير استرداد حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة كاملة بما فيها حقه في إقامة دولته على أرضه .
وقد شكلت هذه الرؤية الاستراتيجية محور نشاط السياسة الخارجية التونسية التي سعت الى جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة قائمة الذات كوحدة جغرافية تربط بين دول لها مصالح مشتركة، حيث جسدتها في التوقيع على اول اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وصولا الى احتضانها خلال شهر ديسمبر 2003 لقمة رؤساء مجموعة دول 5+5 ،هذه القمة التي جعل ت من تونس جسرا لربط حلقات الجغرافيا والتاريخ بحلقات الثقافة والحضارة .
ويمثل اختيار تونس لاحتضان المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في نوفمبر 2005 بعد أن بادر الرئيس بن علي بالدعوة إلى تنظيمها منذ سنة 1998 تحت رعاية الأمم المتحدة، اعترافا دوليا واسعا بجهود تونس الداعية إلى الحد من الفجوة الرقمية بين الشعوب باعتبارها فجوة تنموية بالأساس ومساندة لدعوتها المستمرة إلى نشر الثقافة الرقمية بين مختلف الشعوب .
كما شكلت نتائج القمة العربية بتونس في ماي 2004 نقلة نوعية في العمل العربي المشترك لاسيما في ما يتصل بتأكيد عزم الدول العربية المضي قدما في مسيرة التطوير والتحديث .
إن تونس التي احتفلت سنة 2006 بمرور خمسين عاما عن الاستقلال من الاستعمار الفرنسي تعيش في آن واحد فرحة تحقيق السيادة وفرحة التقدير الدولي الذي تحظى به بين الأمم والشعوب وهو ما يجعل من احتفالاتها هذا العام احتفالات استثنائية بكل مقاييس النجاح والاعتزاز .

النهوض الاجتماعي

ترتكز الخطة الوطنية للنهوض بالعائلات المحدودة الدخل على:
ـ توجيه البرامج والمساعدات بشكل أفضل نحو العائلات المعوزة من خلال استغلال "سجل الفقر" الذي تمّ وضعه سنة 1996 وتركيزه بمختلف جهات البلاد سنة 1998 وإقرار اعتماده في كلّ ما تقدّمه الدولة من إعانات ظرفية ومساعدات مختلفة .
ـ وضع آليات لمزيد التنسيق بين مختلف المتدخلين والبرامج في مجالات المساعدات القارة والظرفية والصحة والسكن والمشاريع التنموية كمشاريع التنمية الريفية والحضرية المندمجة وصندوق التضامن الوطني 26-26 والصندوق الوطني للتشغيل 21-21.
ـ العمل على إدماج العائلات الفقيرة في الدورة الاقتصادية عبر بعث مشاريع منتجة تساهم في تحسين دخلها ومستواها المعيشي.

برامج النهوض بالعائلات المعوزة:

ـ تقديم مساعدات قارة للعائلات المعوزة. وقد شملت هذه المساعدات 115.026 عائلة سنة 2007 مقابل 73.590 سنة 1987 وذلك عن طريق البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة الذي بلغت الاعتمادات المخصصة له 55,9 م.د سنة 2007.
ـ تقديم مساعدات للتلاميذ والطلبة المعوزين بمناسبة العودة المدرسية والجامعية 2006 - 2007 بتمكينهم من إعانات نقدية وعينيّة شملت 422.169 تلميذ وطالب باعتماد قدره 12.9 م.د تمّ توفيرها بفضل تكاتف الجهود الوطنيّة و الجهويّة والمحلّية.
ـ إعانة العائلات المعوزة بمناسبة الأعياد الدينيّة بتمكينها من مساعدات عينيّة ونقديّة شملت 370.000 منتفع سنة 2006 بما قيمته 12.2م.د.

التغطية الصحية للمعوزين:

ـ مجانية العلاج والإقامة بالهياكل الصحية العمومية لفائدة العائلات المعوزة المنتفعة بالإعانات القارّة (معوزون ومسنّون ومعوقون (والمستجيبة لمقاييس الانتفاع ببرامج الإعانة القارّة.
ـ العلاج والإقامة بالهياكل الصحيّة العمومية بتعريفة منخفضة بالنسبة إلى العائلات المحدودة الدخل والتي لا تمكّنها وضعيتها من الانخراط بأحد أنظمة الضمان الاجتماعي.

برنامج إحداث موارد الرزق:

يهدف هذا البرنامج الذي يسهر على تنفيذه الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي إلى إعانة العائلات المحدودة الدخل على إحداث مشاريع اقتصادية عائلية من شأنها أن تحسن من مستوى معيشتها. وقد قام الاتحاد خلال سنة 2004، بتركيز 2600 مشروعا لفائدة المعوزين القادرين على العمل باعتمادات قدرها 1,086 م.د. وذلك بالإضافة إلى مشاريع وزارة الشؤون الاجتماعية التي يتمّ تنفيذها في بعض المناطق الداخلية عن طريق الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي، في إطار النهوض بالعائلات المعوزة.

النهوض بالمعوقين:

انتفاع 23.270 معوقا غير على العمل سنة 2005 بإعانة قارة وذلك باعتماد يفوق 12مليون دينار.
وقد ارتفع عدد المنتفعين بهذه الإعانات القارة بألفي شخص بقرار رئاسي ضمن برنامج مساعدة العائلات المعوزة.
وفي نطاق تعزيز البرامج الهادفة إلى خلق موارد دخل للمعوقين، تمّ إنجاز 3.477مشروعا خلال الفترة 2001 - 2007 بلغت قيمتها 5.950 دينار.
وحرصا على مزيد النهوض بالمعوقين، تمّ منذ 1987 اتخاذ عدّة إجراءات تمثلت في:

- الترفيع سنة 2003 في مساهمة الصناديق الاجتماعية في معلوم التكفّل بالأطفال المعوقين داخل مركز التأهيل المهني والتربية المختصّة من 600 إلى 700د سنويا عن الطفل الواحد وفي مساهمة وزارة الشؤون الاجتماعية من 400 إلى 500 د .
- تدعيم الحياة الجمعياتية وتنشيط الجمعيات التي تعمل من أجل النهوض بالمعوقين.
- وضع برنامج متكامل في مجال التربية والتكوين المهني للمعوقين يتضمّن تأهيل المراكز المختصة التابعة للجمعيات وذلك بتهيئة المقرّات وتمكينها من التجهيزات اللازمة ودعمها بالإطار التربوي المختص وتوفير حافلات لنقل منظوريها.
- إصدار القانون المتعلق بالنهوض بالمعوقين وحمايتهم.
- إحداث المجلس الأعلى للمعوقين.
- بعث معهد النهوض بالمعوقين لتكوين الإطارات المختصة ورسكلتها.
- إدماج المعوقين داخل المؤسسات التعليمية وتخصيص أقسام في المدارس العادية لإدماج المعوقين ذهنيّا.
- إحداث الحساب الخاص للنهوض بالمعوقين الذي تساهم فيه المجموعة الوطنية من خلال الأداءات على المنتوجات التي تختص بها الدولة وعلى المراسلات البريدية.
- تقديم الصندوق المموّل من هذا الحساب الخاص إعانة للمعوقين المعوزين غير القادرين على العمل وخلق موارد رزق للمعوقين وإسناد آلات لتعويض الأعضاء وتمويل برامج التربية الخاصة والتكوين.
- إعفاء الجمعيات العاملة لفائدة المعوقين من بعض الأداءات.
- تنظيم دورات رسكلة وتكوين مستمر لفائدة الإطارات المتعددة الاختصاصات المباشرة للعمل في مجال المعوقين.
- إلزام المؤسسات الاقتصادية التي تشغّل أكثر من 100 عامل بتخصيص 1% من الوظائف المتوفرة بها لفائدة المعوقين.
- دعم الهياكل الصحيّة في مجالات التشخيص والكشف المبكّر عن الأمراض التي تنجرّ عنها إعاقات وتكثيف الفحوص في فترة ما قبل الولادة.
- إجراء بحث واستشارة حول الشهادة الطبية السابقة للزواج وإنجاز ملصقات وجذاذات تحسيسيّة حول أهمية هذه الشهادة.
- إنجاز ومضات تحسيسية إذاعية وتلفزية حول أهمية الوقاية من الإعاقة.
- تعزيز الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية لفائدة المعوقين.

رعاية المسنين:

- إعداد استراتيجية وطنية لرعاية المسنين.
- صدور القانون المتعلّق برعاية المسنين ونشر النصوص التطبيقية ذات الصلة.
-تنقيح القانون المتعلق بحماية المسنين في اتجاه تبسيط الإجراءات وحذف الرخص الإدارية:
·صدور القانون عدد 3 لسنة 2001 المؤرخ في 23 جانفي 2001 والمتعلق بتبسيط الإجراءات الخاصة بإحداث وتسيير مؤسسات رعاية المسنين والمؤسسات المختصة في التربية والتأهيل والتكوين آلمهني للمعوقين.
·صدور قرار من وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ 12 فيفري 2001 يتعلق بالمصادقة على كراس الشروط الخاص بضبط شروط إحداث وتسيير مؤسسات رعاية المسنين.
- الترفيع في الإعانة المسندة إلى 3.225 من المسنين المقيمين بين أسرهم باعتماد قدره 1.668.000 دينار سنة 2004 مقابل 1.280.000 دينار سنة 1999.
- بعث فرق جهوية متنقلة في 12 ولاية لتقديم خدمات اجتماعية وطبيّة للمسنين المقيمين بين أسرهم ورصد اعتمادات لتسيير هذه الفرق.
- التكفل بـ720 مسنا ليس لهم سند عائلي في نطاق 11 مؤسسة رعاية باعتمادات قدرها 2.850 م.د.
- صيانة مراكز رعاية المسنين وتجهيزها وتطوير تسييرها.
- بعث وحدات صحية اجتماعية لنجدة المسنين في مركز رعاية المسنين بمنوبة.
- بعث شهادة تخصّص في طب الشيخوخة بكلية الطب بكل من صفاقس وتونس والترفيع في عدد الساعات المخصصة لتدريس هذه المادة بالمؤسسات التكوينية.
- منح بطاقات علاج مجاني لفائدة المسنين المعوزين.
-إحداث برنامج للتكفل بالمسنّين الفاقدين للسّند لدى أسر حاضنة وتخصيص اعتماد لتغطية هذا البرنامج.

حماية الطفولة:

- إحداث6 وحدات صحية جهوية لفائدة الطفولة الفاقدة لسند عائلي .
- التكفل بحالات أطفال الزيجات المختلفة المعلن عنها من قبل الخدمة الاجتماعية الدولية.
- الترفيع في المنحة المسندة للعائلات التي تحتضن أطفالا ليس لهم سند عائلي.
- تحسين ظروف الحياة بالمعهد الوطني لحماية الطفولة لفائدة الأطفال المحرومين من وسطهم العائلي.
-إصدار القانون عدد 75 لسنة 98 المؤرخ في 28 أكتوبر 1998 والمتعلق بإسناد لقب عائلي لأطفال مهملين أو مجهولي النسب.

الدفاع والإدماج الاجتماعي:

-وضع خطة للدفاع والإدماج الاجتماعي بهدف حماية المجتمع من الانعكاسات السلبية للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتعزيز استقرار الأسرة.
-تنفيذ برنامج وطني لحماية الأحداث الجانحين وإعادة إدامجهم.
- إحداث صندوق لتمويل برنامج خاص بإعادة الإدماج التربوي والمهني للأحداث الموجهين من قبل مراكز إعادة التأهيل.
-وضع إطارات مختصة في المجال الاجتماعي للمشاركة في إيجاد الحلول للقاصرين المنحرفين والمساعدة على إعادة إدماجهم.
- إحداث مركز ملاحظة نموذجي للأحداث مكلف برصد سلوك القاصرين المنحرفين قبل إحالتهم على المحكمة المختصة.
-تنفيذ برنامج لإعادة التأهيل الاجتماعي للمساجين.
-إحداث 10 مراكز للدفاع والإدماج الاجتماعي بكل من ولايات تونس وأريانة وصفاقس والقيروان وقفصة ونابل والقصرين وسوسة.
-إحداث مركز بإقليم تونس لاستقبال الأشخاص فاقدي السند وتوجيههم.
-إحداث برنامج خصوصي للإحاطة بالأطفال المهدّدين (طبقا للفصل 20 من مجلة حماية الطفل) الذين يعيشون وضعيات خصوصية كفقدان السّند العائلي والتفكك الأسري وغياب التأطير التربوي...

العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي:

-إحداث 2.025 خلية للعمل الاجتماعي المدرسي في المدارس الإبتدائية والإعدادية والمعاهد ثانوية.

-تشريك النسيج الجمعياتي في مساندة برنامج العمل الاجتماعي المدرسي.

-إحداث 224 مكتب إصغاء وإرشاد للتلاميذ في المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية.

البرنامج الوطني لتعليم الكبار:

سعيا إلى تكريس مبدأ التعلم مدى الحياة وتحقيقا لتكافؤ الفرص بين كافة شرائح المجتمع وخاصة لدى من فاتتهم فرصة الالتحاق بالتعليم النظامي من الأميين، أقرّ سيادة رئيس الجمهورية يوم 14 أفريل 2000 تطوير الخطة الوطنية لمحو الأمية (1992) وتعويضها بالبرنامج الوطني لتعليم الكبار وذلك تجاوبا مع مقتضيات عولمة الاقتصاد والثورة التكنولوجية من جهة واستجابة لمبدأ التعلّم للجميع في ظلّ مجتمع المعرفة، كحق من حقوق الإنسان الأساسية من جهة ثانية.

ومن هذا المنطلق يهدف هذا البرنامج إلى تسريع نسق انخفاض نسبة الأمية، وذلك بـ:

-تخفيض النسبة العامة للأمية إلى أقل من 10% مع نهاية سنة 2009.

-إعطاء الأولوية بدرجة أولى إلى الفئة العمرية 29/15 سنة وتقليص نسبة الأمية لديها خلال الفترة نفسها من 9,3% إلى أقل من 3% ومواصلة التركيز على الإناث والوسط الريفي؛

-إعطاء الأولوية إلى الولايات العشر التي تفوق فيها نسبة الأمية المعدل الوطني المسجل سنة 1999.

-إيلاء عناية خاصة للمعتمديات (58) التي تفوق فيها نسبة الأمية النسبة الوطنية المسجلة في التعداد العام للسكان والسكنى (1994).

***من خصوصيات هذا البرنامج:**

-تنويع الصيغ التعليمية بما يلائم ظروف الدّارسين باعتماد تعليم حضوري موزع وآخر مكثف ودراسة إمكانية إرساء التعليم عن بعد.

-إقرار منظومة حوافز لأول مرّة موجهة إلى الدّارسين ومختلف أصناف المتدخّلين.

-تطوير الهيكل المشرف على تنفيذ البرنامج الوطني لتعليم الكبار، بدعم آلياته وإمكاناته البشرية والمادية على الصعيدين الوطني والجهوي ورصد اعتمادات تقدر سنويا بـ12 م.د. يخصّص جزء منها للحوافز وخلاص مستحقات المؤطرين والمدرسين مع إحداث خطّة منسّق عام في المستوى الوطني وتكوين لجنة استشارية لدى المنسق العام إلى جانب إحداث خطّة منسق جهوي بكلّ ولاية.

-تشريك المنظمات والجمعيات والمؤسسات الاقتصادية في إنجاز البرنامج الوطني لتعليم الكبار وتمكينها من حوافز للغرض.

-التعاون مع البرنامج الوطني للتشغيل (الصندوق الوطني للتشغيل 21-21) قصد انتداب 2500 من حاملي شهادة الأستاذية للتدريس ضمن البرنامج.

***إنجازات البرنامج الوطني لتعليم الكبار:**

لقد تميز البرنامج الوطني لتعليم الكبار الذي انطلق تنفيذه الفعلي سنة (2000-2001) قبل نهاية المخطط التاسع.

***على الصعيد النوعي بـ:**

-إحداث هيكل إداري وتنسيقي مستقلّ بذاته يرأسه منسّق عام.

-إحداث خطّة منسق جهوي لتعليم الكبار في كلّ إدارة جهوية للشؤون الاجتماعية، وقد تمّ تعيين كافة المنسقين الجهويين.

-دعم الهيكل المركزي ببعض الأعوان والإطارات.

-تنظيم:

*دورات تدريبية لمكوني المكونين و دورات تدريبية إقليمية لحاملي الأستاذية في إطار التعاون مع الصندوق الوطني للتشغيل 21-21.

*حملات إعلامية واتصالية شاملة ومكثفة على صعيد كافة الولايات والقطاعات .

*حملات إعلامية وتحسيسية بواسطة وسائل الإعلام السمعية البصرية .

***أما على الصعيد الكمي** : فبفضل ما تمّ إقراره من حوافز لترغيب مختلف المتدخلين، ومن تطوير لآليات التنفيذ، ودعم للموارد البشرية والمالية، وما تمّ تنظيمه من حملات تحسيسية إعلامية ميدانية، أمكن في إطار هذا البرنامج خلال الفترة 2000-2007 تحقيق عدة انجازات تتمثل في :

-استقطاب حوالي 650 ألف أمي وأمية في ظرف 7 سنوات .

-تخرج حوالي 650 ألف متحرر من الأمية ما بين جوان 2001 وجوان 2007 .

-تقلص النسبة العامة للأمية حسب المعهد الوطني للإحصاء إلى 22.9 بالمئة سنة 2004 .

التعليم الأساسي

توفر الدولة حق التكوين المدرسي في تونس مجانا لكل الأطفال الذين هم في سن الدراسة. وقد أصبح التعليم الذي تمّ تعميمه منذ السنوات الأولى للاستقلال إجباريا لمدة تسع سنوات بالنسبة إلى كل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أعوام و16 عاما .

واليوم يؤم أكثر من تونسي واحد من ضمن أربعة تونسيين مدرسة حكومية .وقد بلغ عدد التلاميذ بالمؤسسات التعليمية 2.580.827 تلميذا خلال السنة الدراسية والجامعية 2007/2006. ويستأثر القطاع بنسبة 14.6% من ميزانية الدولة .

وقد مكنت هذه السياسة من تحقيق نسبة ترسيم بالمدارس قدرها 99,0% من الأطفال البالغين من العمر 6 سنوات. وبلغت النسبة الصافية للترسيم بالمدارس الأساسية فيما يتعلّق بالأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أعوام و12 عاما خلال السنة الدراسية 2005-2006، 97.1 . %.

كذلك شهد تمدرس الفتيات تطوّرا ملحوظا. حيث بلغت نسبة التمدرس الخاصة بالشريحة العمرية 6 - 12 سنة 97.1% خلال السنة الدراسية 2006/2005 مقابل 79,6 %خلال السنة الدراسية 1987/1986. وبذلك تمثل الفتيات نسبة 47,7% من مجموع تلاميذ المرحلة الأولى من التعليم الأساسي سنة 2005/2004 مقابل 44,5% سنة 1987/1986 وفي المرحلة الثانية من التعليم الأساسي والثانوي، ارتفعت هذه النسبة من 52.8 % سنة 1986/1987 إلى 51,3% سنة 2005/2004 .

الأخيرة الأثر الطيّب على التطوّر الكمي والكيفي لأهداف التربية. من ذلك أنه تمّ وقد كان للنتائج الإيجابية للإصلاحات التي تمت في العشرية بما تحمله من معاني الكونية والحرية والتسامح. ولهذا إدخال إصلاح كبير على التعليم من أجل تلقين الشباب التونسي قيم العقلانية والحداثة المدرسية والبرامج والكتب المدرسية المعمول بها الغرض، تمت مراجعة المواد

++++++++++++++++++++++++++----------++++++++++++++++++----------

التكوين المهني

·الخطة الوطنية للتكوين المهني:

حققت الخطة الوطنية لتأهيل قطاع التكوين المهني والتشغيل أشواطا متقدمة على درب إحداث نقلة نوعية تتمثل بالخصوص في توجيه قطاع التكوين المهني للاستجابة لحاجيات قطاع الانتاج من المهارات والكفاءات من خلال تمش قوامه شراكة فاعلة بين القطاعين.

وقد اكتسب قطاع التكوين المهني اليوم مصداقية كبيرة لدى المؤسسات ولدى الشبان على حد السواء بفضل ما تم إرساؤه من أسس متينة بين المهنيين وأصحاب المؤسسات من ناحية، ومراكز التكوين المهني والإدارة من ناحية أخرى، إضافة إلى ما تمّ إنجازه على الصعيدين الكمّي والنوعي.

ومن أهم مميزات التكوين المهني اليوم:

-الإرتباط بعلاقة شراكة كاملة مع جهاز الانتاج بحيث أن المؤسسة تصبح شريكا للإدارة في العمل التكويني في مختلف مراحله، انطلاقا من انجاز الدراسات اللازمة لإحداث مراكز التكوين الجديدة أو توسيع وإعادة هيكلة المراكز الموجودة وصولا إلى المشاركة في وضع الاختصاصات والبرامج التكوينية واختيار التجهيزات.

-اعتماد المقاربة حسب الكفاءات في وضع البرامج التكوينية بمشاركة المهنيين وذلك في الاختصاصات والمستويات المطلوبة، مع اعتبار المواصفات التي تقتضيها مواقع العمل وفق مستلزمات التطور التكنولوجي والبيداغوجي ومتطلبات سوق الشغل.

وتسمح هذه المقاربة أيضا بتنظيم التكوين في شكل وحدات مستقلة ومتكاملة في الوقت نفسه بما يضفي على هذا التنظيم قدرا من المرونة يساعد على الرفع من مردود التكوين والتحكم في كلفته وإكسابه القدرة على التجدد المستمر والتأقلم الفاعل مع مستجدات قطاع الانتاج ونظم العمل ومتطلبات سوق الشغل.

-ارتباط النظام التكويني بعلاقة تكامل مع النظام التربوي، من أبرز سماته أنه يجعل بوسع خريجي التكوين المهني المحرزين على شهاداتهم بتفوق وحسب شروط مضبوطة، العبور إلى المعاهد التكنولوجية العليا التابعة لوزارة التعليم العالي.

-اعتماد نمطيين تكوينيين متطورين يربطان الشاب بالمحيط المهني بما يجعل إدماجه في الدورة الاقتصادية يسيرا بعد التخرج، وهذان النمطان هما التكوين بالتداول والتدريب المهني، اللذان يحتّمان الاعتماد على المؤسسة كفضاء تكويني تطبيقي يضاف إلى التكوين النظري بالمراكز.

·تطوير طاقة استيعاب المراكز التكوينية وتنوع الاختصاصات

ساهمت الخطة الوطنية لتأهيل قطاع التكوين المهني بصورة واضحة في استقطاب الشباب من مختلف الشرائح العمرية والمستويات الدراسية. وتجسم ذلك بالخصوص في إقبال الشباب بصفة مكثّفة على التسجيل بمراكز التكوين المهني وارتفاع نسبة إدماج خريجيه في سوق الشغل. وقد بلغت طاقة الاستيعاب الجملية للجهاز الوطني للتكوين المهني والتدريب 116.000 موطن تكوين، وتستقبل حاليا المراكز التي تسيرها الوكالة التونسية للتكوين المهني 33.856 ألف متدرّب في 2002 .

ويتواصل العمل حثيثا لتطوير طاقة جهاز التكوين المهني قصد تلبية حاجيات المؤسسات والاستجابة لإقبال الشباب المتزايد على التكوين، باعتباره نظاما يعد بالأساس إلى سوق الشغل وهو أيضا السبيل الأنجح لضمان مستقبل مهني واعد.

وفي هذا الإطار تم بعث أربعة مراكز جديدة في قطاعات جد حيوية وهي:

-المركز القطاعي للتكوين في الصناعات الالكترونية بتونس (600 موطن تكوين)

-المركز القطاعي للتكوين في الجلود والأحذية بتازركة، نابل (580 موطن تكوين)

-المركز القطاعي للتكوين في الجلود والأحذية بساقية الزيت، صفاقس (580 موطن تكوين)

-المركز القطاعي للتكوين في المصوغ يقمرت، تونس (400 موطن تكوين)

كما تكثف حضور المرأة في جهاز التكوين المهني إذ أصبحت تمثل قرابة 40% من مجموع المتربصين، بما يدعم تكافؤ الفرص بين الجنسين في مجال التكوين المهني وييسر إدماج المرأة في سوق الشغل.

·تنظير الشهادات

لم تقتصر خطة تأهيل المنظومة الوطنية للتكوين المهني على الرفع من طاقة استعاب مراكز التكوين وإحداث اختصاصات جديدة، بل شملت أيضا تنظير الشهادات في مستويات التكوين الثلاثة : شهادة الكفاءة المهنية ومؤهل التقني المهني ومؤهل التقني السامي .

وقد تم إلى موفى 2005 تنظير 375 شهادة تكوين، منها 159 شهادة تمنحها الوكالة التونسية للتكوين المهني أي بنسبة 94% من مجموع شهاداتها، أما القطاع الخاص فقد بلغت نسبة تنظير شهاداته 37%، إضافة إلى 11 شهادة أخرى منظرة يمنحها بقية المتدخلين العموميين كالديوان القومي للسياحة والصناعات التقليدية ووزارة الدفاع الوطني .

ويسهم تنظير الشهادات في توفير المزيد من الحظوظ لخريجي منظومة التكوين المهني ويمكنهم من معادلة مهنية واعتراف بالتكوين الذي يحصلون عليه، كما يخول لهم الحظوظ والامتيازات نفسها في الشغل مثلما هو الشأن بالنسبة إلى شهادات النظام التربوي من نفس المستوى .

·تعميم التكوين بالتداول على مراكز التكوين المهني :

يعتبر التكوين بالتداول نمطا تكوينيا هاما يمتاز بنجاعته في إدماج الشبان بعد انتهاء مدّة التكوين، باعتبار أنه ينجز بالتداول بين المركز والمؤسسة .وقد حققت خطة تعميم هذا النمط التكويني إنطلاقة جديدة خلال سنة 2001 حيث قارب عدد الشبان الذين يتكونون في إطاره قرابة 7000 وهو ما يبرهن على تفاعل المؤسسات مع هذا النمط التكويني .

وقد ركزت خطة تأهيل جهاز التكوين المهني على النهوض بالتداول وأحدثت إطارا تعاقديا للغرض يضبط مسؤولية ومساهمة كل طرف في العملية التكوينية بحيث يكون الهدف من هذا النمط من التكوين :

-ضمان شروط الاندماج الأمثل للشباب والتأقلم السريع مع متطلبات مواطن العمل،

-الرفع من طاقة استيعاب مراكز التكوين المهني واستغلالها الاستغلال الأمثل،

-التحكم في كلفة التكوين بالاعتماد على الإمكانيات المتاحة بالمنشآت الاقتصادية،

-انتفاع جهاز التكوين المهني بوسائل الإنتاج الحديثة دون الالتجاء إلى استثمارات إضافية،

-وضع أسس متينة للاعتراف بالشهادات التكوينية.
وقد أمكن خلال المخطط التاسع خاصة التعريف بمفهوم التكوين بالتداول لدى مختلف الأطراف المعنية وضع الإطار القانوني والتنظيمي لهذا النمط من التكوين.

·التكوين المستمر :

حظي التكوين المستمر بعناية خاصة ضمن خطة تأهيل جهاز التكوين المهني والتشغيل باعتباره يساهم في الرفع من المؤهلات المهنية للموارد البشرية ويستجيب حاجيات المؤسسات من المهارات، وتميزت السنة الحالية باتخاذ جملة من الإجراءات الرامية إلى :
-تبسيط الإجراءات واختزال الآجال لفائدة كافة أصناف المؤسسات الخاضعة وغير الخاضعة للأداء على التكوين المهني،
-توحيد آليات التمويل وإدماجها داخل إطار ميسر ومرن يشمل في الآن ذاته المؤسسات الخاضعة للأداء على التكوين المهني وغير الخاضعة له،
-رصد 5 ملايين دينار إضافية لتمكين حوالي 10 آلاف عامل من الانتفاع بنظام التكوين المستمر.
وقد انتفع بالتكوين المستمر قرابة 100.000 عامل وإطار خلال سينتمون إلى 3.000 مؤسسة.

·دعم العمل المستقل وتشجيع الباعثين الشبان :

يمثل النهوض بالمؤسسات الصغرى أحد مقومات سياسة النهوض بالتشغيل المعتمدة من قبل وزارة التكوين المهني والتشغيل، وقد ترسخ هذا التوجه بالحرص على خلق جيل جديد من الباعثين من بين خريجي مراكز التكوين المهني، كما تركزت الجهود في السياق ذاته على إذكاء روح المبادرة لدى مختلف فئات طالبي الشغل لتشجيعها على بعث مشاريع لحسابها الخاص وذلك بالاعتماد على أساليب متطورة في التكوين والإحاطة والمتابعة.
وقد تدعمت خلال فطرة المخطط التاسع المبادرات الرامية إلى دعم روح المبادرة لدى الشباب بإحداث 10 مراكز تكوين مهني مختصة في العمل المستقل بمختلف ولايات الجمهورية توفر 3.462 موطن تكوين في هذا المجال وإنجاز برامج تكوينية نموذجية لتكوين الباعثين وتأطيرهم.
كما تكثفت الدورات التكوينية الرامية إلى تكوين طالبي الشغل من الراغبين في العمل المستقل في إطار دورات "بعث مؤسسات وتكوين الباعثين (CEFE) " التي تهدف إلى تنمية قدرات المبادرة لدى هؤلاء في مجال التصرف وإدارة المشاريع التييرومون بعثها.
وقد تم إلى نهاية سنة 2000 تأهيل :
1.844 -حامل شهادة عليا ؛
1.726 -خريجا من مراكز التكوين المهني ؛
185 -مسرّحا من العمل.
وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات البنكية التزمت بتبنّي المشاريع التي تلقّى أصحابها هذا النوع من التكوين وذلك في إطار اتفاقية شراكة أبرمت بين وزارة التكوين المهني والتشغيل والجمعية المهنية للبنوك.

·التدريب المهني :

مثل التدريب المهني خلال المخطط التاسع على جعل التدريب المهني محورا هاما في برنامج تأهيل القطاع خاصة من خلال إدماج التدريب المهني صلب المراكز المتعددة الاختصاصات وهو ما يعد أداة لدفعه والرفع من أهميته وتمكينه من وسائل العمل الضرورية.
واعتبارا لأهمية التكوين المهني في تكوين الناشئة وما يتميز به من التحام حقيقي بمحيط العمل وبالقدرة العالية على إدماج خريجيه في سوق الشغل، توسعت فرص التكوين التي يوفرها هذا النمط التكويني ليتجاوز عدد المتدربين في إطاره حاليا 45.000 متدرب.
ويعود ذلك بالأساس إلى تطوير تأطير المتدربين بالمؤسسات، إضافة إلى انتداب مستشاري التدريب لمزيد الإحاطة بهم وتوسع الدروس التكميلية التي يتلقاها المتدربون بمراكز التكوين المهني والتدريب أو بالمكاتب الجهوية للتدريب في بعض الحالات.
وقد أصبح التدريب المهني للشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و20 سنة، نمطا من أنماط التكوين الأساسي، يمكن الشاب من تكوين عام بمركز التكوين المهني والتدريب من مهارة فنية تكتسب بالوسط المهني.
وقد أثبت هذا النمط التكويني نجاعته في إدماج الشبان في سوق الشغل وقدرته على الاستجابة لحاجيات المؤسسات التي تحبّذ انتداب الكفاءات الفنية المتكونة في محيط العمل.

·تكوين الفتاة الريفية :

يمثل التكوين إحدى المحاور الاستراتيجية للنهوض بالفتاة الريفية ولاسيما الفتاة الأمية وشبه الأمية، وذلك بهدف تكوينها اجتماعيا ومهنيا وتمكينها من الاضطلاع بمهامها في المجتمع وضمان مساهمتها في المجهود التنموي.
وقد وفّرت الدولة لهذا الغرض 14 مركزا موزعة على 13 ولاية لإعداد الفتيات الريفيات وتكوينهن في الصناعات التقليدية والفلاحة والتدبير المنزلي والاقتصاد العائلي وإحكام التصرف في الموارد المتوفرة ومتابعة دروس محو الأميّة.
وقد عرفت هذه المنظومة منذ سنة 1992 إعداد وتنفيذ سياسة إصلاحية أكسبتها القدرة على مسايرة التنمية في مختلف جوانبها البشرية والاقتصادية والتكنولوجية والجهوية وارتكزت خاصة على :
-إعادة هيكلة التكوين.
-إدماج التكوين المؤهل.
-إعداد المتكونات لبعث المشاريع الصغرى.
الاقتصادي للجهات في المهن الصغرى والمهن الفلاحية، وتم وبناء على ذلك تم تحديد الاختصاصات المهنية التي تتلاءم والمحيط . الفتاة الريفية إدراجها في برامج تكوين

++

التشغيل

لقد تمكنت تونس بفضل مقاربتها المبنية على تلازم البعدين الاقتصادي والاجتماعي في عملية التنمية من إدراك أبعاد التحولات العالمية الجارية وسعت إلى استباق ظهور تبعاتها وسخرت لذلك الإمكانيات للحد من البطالة ضمن نظرة متكاملة ومتناقسة للنهوض بالتشغيل ترتكز على المحاور الأساسية التالية:

*استحثاث نسق إحداثات الشغل من خلال توفير الأرضية المناسبة للنهوض بالاستثمار الخاص وتحرير المبادرة الخاصة والتشجيع على بعث المؤسسات الصغرى وعلى العمل المستقل بهدف الارتقاء بوتيرة النمو الاقتصادي المحدث لمواطن الشغل.

*تطوير نظام التكوين المهني ورفع قدرته على الاستجابة لحاجيات المؤسسات بما يضمن لخريجيه قابلية التشغيل أو إحداث مشاريع للحساب الخاص.

*تطوير وظيفة الإدماج من خلال وضع شبكة من برامج التشجيع على تشغيل الشباب الذين يلاقون صعوبات اندماج من مختلف المستويات عن طريق تربصات في محيط العمل حسب حاجة المؤسسات.

و سمحت مختلف برامج وآليات التشغيل والاستثمار بالاقتراب من التحكم في الطلب الإضافي للشغل حيث تحسنت نسبة التغطية من 68% خلال المخطط السابع للتنمية إلى 89,4% خلال المخطط الثامن لتبلغ سنة 2005، أكثر من 94 بالمئة .

وقد ارتفع المعدل السنوي لإحداثات الشغل من 40 ألف موطن شغل خلال المخطط السادس إلى 41 ألفا خلال المخطط السابع ليصل إلى 56 ألفا خلال المخطط الثامن و64 ألفا خلال المخطط التاسع وما يقارب 75 ألفا خلال المخطط العاشر (2002- 2006 .)

ويتضح من خلال هذه الإنجازات أن إحداثات الشغل شهدت أهم تطورها خلال فترة المخطط العاشر إذ أمكن تحقيق 6500 موطن شغل خلال سنة 2002 و 67.400 خلال سنة 2003 لتصل إلى 74.700 خلال سنة 2004 و76.540 خلال سنة 2005،وإحداث ما يقارب 78.000 خلال سنة 2006 .

·إنجازات برامج الإدماج العادية :

عرفت برامج دعم التشغيل نسقا تصاعديا في إنجازاتها حيث ارتفع عدد المنتفعين من الشباب والفتيات بهذه البرامج من 7631 سنة 1997 إلى أكثر من 31.609 سنة 2004.وينتظر أن يكون هذا العدد حوالي 30.000 سنة 2005 .

تطور برامج التشغيل

تشغيل الإطارات:

يشهد واقع التشغيل ارتفاع عدد طالبي الشغل من خريجي التعليم العالي الذين بلغ عددهم 49.811 في سنة 2004.2005 بعد أن كان في حدود 8.900 سنة 1992 .

كما تعززت تدخّلات الصندوق الوطني للتشغيل 21-21 في مجال تأهيل حاملي الشهادات العليا في اختصاصات تستجيب لحاجيات سوق الشغل حيث أمكن منذ انطلاق العمل بالصندوق إعادة تكوين أكثر من 20.221 حامل لشهادة تعليم عال جلهم في اختصاصات تقنيات الإعلام والاتصال من جملة ما يناهز 36 ألفا من أصحاب الشهادات العليا الذين تمّ إدماجهم بمختلف براج الصندوق. كما تمّ تركيز وحدات توجيه قارة تعنى بالإعلام حول التشغيل وبعث المؤسّسات في الفضاءات الجامعيّة .

وتواصل العمل بالإجراء المتعلق بتكفل الدولة لمدّة خمس سنوات بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لتشجيع المؤسسات على انتداب حاملي شهادات التعليم العالي. وقد انتفع بهذا الإجراء منذ انطلاق العمل به سنة 1998 أكثر من 15.000 حامل لشهادة عليا. وقد تمّ تطوير هذا الإجراء بداية من سنة 2005 بتمديد تكفل الدولة إلى سبع سنوات بتدرج مع سحبه على الجمعيات التنمويّة .

ونتيجة لهذا المجهود أمكن الرفع في نسق إدماج حاملي شهادات التعليم العالي ممّا جعل الزيادة في عدد المشتغلين من ذوي المستويات العليا تتطوّر من 13 ألفا خلال الفترة 1994 - 1999 إلى 27.200 خلال الفترة 1999 - 2004 .

وتعزّزت العناية بتشغيل حاملي الشهادات العليا سنتي 2004 و2005 من خلال إقرار العديد من الإجراءات الإضافيّة من بينها تكفّل الدولة بنسبة 50 % من الأجر المدفوع المنتدب على أن لا يتجاوز المبلغ 250 دينارا شهريّا. وتعميم هذا الإجراء على كل القطاعات والجهات بداية من سنة 2005، هذا علاوة على تكفل الصندوق الوطني للتشغيل 21-21 بنسبة تصل إلى 75 % من الأجر المدفوع لحاملي الشهادات في الاختصاصات صعبة الإدماج. كما شدت سنة 2005 إقرار امتيازات إضافيّة لحاملي الشهادات العليا بهدف مساعدتهم على بعث المؤسّسات في بعض الأنشطة المجددة كالمهن البيئيّة والتعليم التحضيري والتنمية المحليّة، ووضع برنامج وطني لتعليم اللغات ومزيد توسيع مجالات التربّصات لتشمل كل المشتغلين بدون استثناء .

·تطوير مكاتب التشغيل وإضفاء الشفافية على سوق الشغل :

تسعى الدولة إلى دعم وتعصير خدمات مصالح التشغيل، وذلك من خلال تطوير خدماتها بالاعتماد خاصة على آليات جديدة ومتطورة، إضافة إلى تطوير شبكة مكاتب التشغيل التي تعد حاليا 80 مكتبا موزعة على كافة الجهات وإحداث مقرات جديدة أو إعادة هيكلة القديمة منها والرفع خاصة من عدد مكاتب تشغيل الإطارات وذلك عبر :

-تطوير نظام المعلومات حول سوق الشغل اعتمادا على أحدث وسائل الاتصال، إذ تمّ تعميم الإعلامية على كافة مكاتب التشغيل ؛

-إحداث الموزّع الحرّ للخدمات كمنظومة إعلاميّة متطوّرة توفّر للشباب والمؤسسات مختلف المعلومات الضرورية عن سوق الشغل وبرامج الإدماج المهني وعروض الشغل وفرص التكوين المتوفرة ومستجدّات المهن، ودعم هذه المنظومة بما يتيح للمؤسسات إمكانيّة إيداع عروض الشغل مباشرة على الإنترنات ولطالبي الشغل إمكانيّة وضع سيرهم الذاتية على ذمّة المؤسسات ؛

-تركيز وحدات إعلام متعدّدة الوسائط في عديد الأماكن قصد تمكين الشباب من الاطلاع على المعلومات المتعلّقة بمسالك التكوين لاختيار الاختصاصات المنسجمة مع تطلعاتهم المهنيّة والتي تضمن تيسير إدماجهم في الدورة الاقتصادية ؛

-بعث الموزع الصوتي عن طريق الهاتف بهدف تقديم جملة من الخدمات الصوتية وإيصال المعلومة إلى كافة الشباب وأصحاب المؤسسات وتمكينهم من إيداع جميع استفساراتهم المتعلقة ببرامج وآليات التشغيل والتكوين المهني والحصول على أجوبة ضافية في هذا المجال .

·البرنامج الخصوصي لدعم التشغيل بالمعتمديات :

في مطلع سنة 2001 انتظمت أيام إعلامية بكافة المعتمديات المائة والعشرين المعنية والتي تواجه نسب بطالة أرفع من غيرها، وذلك بهدف اطلاع طالبي الشغل على ما يتوفر من امكانيات في ميادين التكوين والتأهيل والتشغيل على الصعيد المحلي والجهوي والوطني، عبر ورشات عمل أشرف على تنشيطها مختصون .
وقد شارك في هذه الأيام الإعلامية 27.188 مواطنا من مختلف فئات طالبي الشغل من بينهم 1.127 من خريجي التعليم العالي و8.625 من الإناث .
وفي إطار متابعة الإنجاز، وإلى موفى شهر ماي 2001، تمكنت مكاتب التشغيل من تحقيق 70% من الأهداف المرسومة للأشهر الخمسة الأولى بالنسبة إلى كل النشاطات وهو ما يمثل 36% من أهداف البرنامج الخصوصي ككل

الصندوق الوطني للتشغيل (21-21(

دعما لهذه الحركية، وسعيا إلى استكمال تغطية الطلب الإضافي والتخفيض من نسبة البطالة في السنوات القادمة تمّ بعث آلية جديدة تتمثل في الصندوق الوطني للتشغيل 21-21 الذي أحدث لدعم البرامج الموجودة في مجال تنفيذ سياسة التشغيل فيما يتعلق خاصة برفع قابلية تشغيل طالبي الشغل واستغلال مختلف فرص التشغيل المتوفرة لفائدتهم. وتعتبر تدخلاته في هذا الصدد إضافية بالنسبة إلى البرامج العادية التي تقوم بتنفيذها مختلف الهياكل المعنية.
وقد دخل الصندوق حيّز النشاط الفعلي وشرع في إسداء خدماته مع انطلاق سنة 2000 وتولى إبرام جملة من الاتفاقيات الإطارية مع الوزارات والمنظمات الوطنية والدواوين وشركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية والبنوك.
وتفعيلا لهذه الاتفاقيات، تم بالتعاون مع مختلف هذه الهياكل تشخيص البرامج الوطنية لفائدة عدة فئات ممن يشكّلون النواة الصلبة من طالبي الشغل قصد إدماجهم في الدورة الاقتصادية.

أهداف الصندوق الوطني للتشغيل:

يرمي هذا الصندوق إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي عبر برامج وآليات تستهدف فئات عريضة من طالبي الشغل حسب خصوصياتها، مع إعطاء الأولوية في تدخلات الصندوق إلى الولايات التي تواجه بطالة مرتفعة وذلك بإقرار برامج خاصة بها عند الاقتضاء.
ويمكن تجزئة هذا الهدف العام إلى أربعة أهداف فرعية:
*دعم الجهد الوطني لاستغلال كل مجالات التشغيل المتحة لفائدة طالبي الشغل الذين يلاقون صعوبات اندماج عن طريق تحسين قابلية تشغيلهم من خلال تنظيم حلقات تكوين مناسبة ؛
*تشخيص مجالات التشغيل الجديدة التي يوفرها الاقتصاد اللامادي وتقنيات المعلومات والاتصال ؛
*تشخيص أفكار المشاريع الصغرى والعمل المستقل ووضعها على ذمّة طالبي الشغل الراغبين في الانتصاب للحساب الخاص ومساعدتهم على التمويل والإحاطة بهم وتأطيرهم ؛
*إعادة الاعتبار للمهن الصغرى المهددة بالاندثار وتوجيه الشبان للاستثمار فيها.

إنجازات الصندوق الوطني للتشغيل:

لقد سجل الصندوق الوطني للتشغيل منذ انطلاقه سنة 2000 إلى موفى أوت 2006 إنجازات هامة مكنت 614.532 شاب من الانتفاع بتدخلات مختلف برامج الصندوق.

++

الشباب والطفولة

تحظى قطاعات الشباب والطفولة والرياضة منذ تحوّل السابع من نوفمبر 1987 باهتمام خاص على جميع المستويات. ففي ميدان الشباب أعلن الرئيس زين العابدين بن علي سنة 1988 "سنة الحوار مع الشباب" وقد توجت بدفعة من الإجراءات لفائدة هذه الشريحة بلغت 60 إجراء.
ثم كان البرنامج الوطني للحوار مع الشباب من أجل استغلال أفضل للفضاءات والتجهيزات الشبابية والثقافية والرياضية، الذي انتظم في مطلع سنة 1995وامتد على مدى أربعة أشهر وشمل أكثر من 33 ألف شاب وفتاة وتوّج بندوة وطنية كانت مناسبة لتقديم مقترحات بناءة.
ثم جاء قرار رئيس الدولة بتشريك الشباب في الاستشارة الوطنية حول تونس القرن الحادي والعشرين من خلال لقاءات جهوية توجت بلقاء وطني شكّل فرصة سانحة لشباب تونس للتقدم بآرائه ومقترحاته حول آفاق التنمية في النصف الأول من هذا القرن.
ويعتبر الاحتفال السنوي بعيد الشباب (21 مارس من كل سنة) مناسبة تتخذ فيها دفعة جديدة من الإجراءات كدعم لما هو موجود، فقناة 21 التلفزية المخصصة للشباب وإذاعة الشباب والشباك الموحّد لإعلام الشباب هي عينات من هذه الإجراءات لفائدة الشباب.

معطيات حول الخطة الوطنية في قطاع الشباب

شهد قطاع الشباب عديد التحوّلات الجذرية الهادفة إلى تأهيله حتى يواكب ما تعرفه الحياة الشبابية من تنوّع وتطوّر مطرّد للحاجيات الأساسية للناشئة .
وفي هذا المجال أقرّ الرئيس زين العابدين بن علي يوم 20 مارس 2001 خطة وطنية لتأهيل مؤسسات الشباب تضمّنت مراجعة جذرية لوظائفها التنشيطية وتعصيرا لبنيتها الأساسية بما ييسر انخراطها في مجتمع المعرفة .
كما أذن رئيس الدولة يوم 7 نوفمبر 2002 بإعداد خطة وطنية للترفيه مكنت مراحلها الأولى من مضاعفة عدد المستفيدين من الترفيه الشبابي 7 مرات ليفوق المليون شاب في الأنشطة الصيفيّة فحسب .
وشملت الخطة توسيع نطاق الفئات المستهدفة والفضاءات مع إيلاء أهمية خاصّة للفئات محدودة الدخل وللأحياء ذات الكثافة السكانية العالية، وتمتين الشراكة مع المجتمع المدني عبر عقود برامج تطوّر عددها من 27 سنة 2003 إلى 39 سنة 2004 .
كما شملت أيضا بذل حوافز خاصة لتشجيع الاستثمار في الترفيه الشبابي .
وفي الإطار نفسه حظيت سياحة الشباب بخطة وطنية لتأهيل مراكز الإقامة والتخييم والاصطياف سنة 2004.

الاقتصاد

المخطط العاشر

المخطط الحادي عشر للتنمية 2007-2011 والعشرية 2007-2016

توفقت تونس بفضل خياراتها الصائبة وتوجهاتها المتناسقة إلى تحقيق نتائج مشرفة خلال العشرية 1997-2006 في سائر القطاعات والميادين وإلى صيانة التوازنات الاقتصادية والمالية والاجتماعية .
وقد تم ذلك بالرغم مما اتسمت به هذه الفترة من عديد الضغوطات والصعوبات والمستجدات منها تسجيل سنوات جفاف وتداعيات 11 سبتمبر 2001 سيما على القطاع السياحي وارتفاع أسعار المواد الأساسية وخاصة المحروقات التي تضاعف سعرها 7 مرات خلال الفترة المذكورة إضافة إلى تفاهم المنافسة إقليميا ودوليا .

حصيلة التنمية خلال العشرية 1997-2006

وتفيد حصيلة التنمية خلال العشرية الأخيرة بان النمو قد تواصل بنسبة محترمة ومستمرة بنسبة 5 بالمائة سنويا بالأسعار القارة كما تنوعت مصادر النمو بارتفاع حصة القطاعات ذات المحتوى المعرفي التي أضحت تمثل نسبة 20 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي .
وإضافة إلى ذلك تعزز قسط القطاع الخاص من الاستثمارات الجملية ليبلغ 57 بالمائة ونسبة 85 بالمائة من صادرات السلع والخدمات لترتفع بذلك مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 72 بالمائة .
وشهدت العشرية أيضا تحسين القدرة التنافسية بفضل الإصلاحات التي شملت مختلف القطاعات بما أتاح تحسين مساهمة الإنتاجية في الناتج الإجمالي لتبلغ 39 بالمائة وهي مكانة مشرفة مقارنة بالبلدان الشبيهة إذ تحتل تونس المرتبة 35 من جملة 119 دولة على مستوى القدرة التنافسية للمؤسسة والمرتبة 40 على صعيد المنافسة الجملية للاقتصاد .
وقد اقترنت هذه المكاسب قد اقترنت بتحسين المقدرة الشرائية للمواطنين بنسبة 2 بالمائة سنويا بالأسعار الحقيقية وهو ما يجعل نسبة التحسن الجملي على هذا الصعيد متراوحة بين 23 و24 بالمائة على مدى العشرية بما أثمر توسيع قاعدة الطبقة الوسطى والتقليص من نسبة الفقر إلى أقل من 4 بالمائة وارتفاع الدخل الفردي إلى 4 آلاف دينار سنة 2006 فضلا عن تحسن التغطية الاجتماعية ب13 نقطة وتراجع البطالة بنقطتين من 16 إلى 14 بالمائة وتقليص نسبة الأمية ب11 نقطة لتستقر في حدود 20 فاصل 8 بالمائة حاليا .

منوال التنمية للعشرية 2007/2016

تتضمن الوثيقة التوجيهية للمخطط الحادي عشر والعشرية 2007/2016 جملة من الأبواب تتعلق بحصيلة انجازات العشرية 1997 /2006 وآفاق العشرية القادمة .
وتتسم العشرية المقبلة بتعميق الإصلاحات وتسريع نسقها إذ ستشمل الخطة المقترحة تمتين الاقتصاد وتأمين صلابته بهدف تهيئته للاندماج الكامل والناجع في الاقتصاد العالمي .
كما سيتم العمل على تثبيت مقومات التنمية الشاملة وتطوير الاقتصاد التونسي إلى اقتصاد مبني على المعرفة قصد توفير مصادر جديدة للنمو فضلا عن دعم الاستثمار في رأس المال البشرى واعتماد سياسات قطاعية تتماشى ومتطلبات تطوير هيكلة الاقتصاد .
وتتطلع تونس خلال العشرية القادمة إلى تحقيق مستويات أفضل من الرقي و الرفاه والعيش الكريم لكل التونسيين والى التقدم بثبات في اللحاق بمصاف الدول المتقدمة .
ويتمثل الهدف الرئيسي لمنوال التنمية المقترح في مضاعفة الدخل الفردي في أفق 2016 وفي التقليص في نسبة البطالة بأربع نقاط والقضاء على الفقر .

-النمو :

يتطلب تجسيم هذه الأهداف تحقيق نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 6.3 % خلال كامل العشرية 2007/2016 على ا ن تتطور هذه النسبة بصفة تصاعدية لترتقي من معدل 6.1 % خلال المخطط الحادي عشر إلى 6.5 % في المخطط الثاني عشر .

-التشغيل :

ينتظر إحداث 925 ألف موطن شغل جديد بمعدل 85 ألف موطن شغل في السنة خلال المخطط الحادي عشر و100 ألف موطن شغل في السنة خلال المخطط الثاني عشر .
كما سيسمح نسق إحداثات الشغل المستهدف من تحقيق نسبة تغطية للطلبات الإضافية للشغل بمعدل 98.2 % خلال المخطط الحادي عشر وبمعدل 121.3 % خلال المخطط الثاني عشر .
ومن المنتظر أن تتقلص نسبة البطالة من 14.2 % سنة 2006 إلى 10.3 % سنة 2016 .

-توزيع الدخل :

سيسمح نسق النمو المستهدف من تجسيم الهدف الرئاسي المتمثل في بلوغ الدخل الفردي مستوى 5000 دينار ليصل الدخل اثر ذلك إلى مستوى 5635 دينار سنة 2011 و8000 دينار سنة 2016 .

-مصادر النمو :

-الطلب الداخلي :

يبقى تطور الاستهلاك عنصرا هاما في منوال التنمية غير أن تحقيق أهداف العشرية القادمة يتطلب الارتقاء بالاستثمار إلى مستويات ارفع لتتطور حصته من حوالي 22.7 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006 إلى 25.3 % في موفى المخطط الحادي عشر والى 26.1 % في آفاق 2016 .
-تعزيز مساهمة القطاع الخاص في هذا المجهود لترتقي حصته من 57 % من جملة الاستثمار سنة 2006 إلى 65 % سنة 2011 و70 % سنة 2016 .
-تعزيز مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتمثل 3 % من الناتج المحلي الإجمالي في السنة خلال العشرية 2007/2016 .

-المبادلات الخارجية :

يرتكز منوال التنمية على تطور الصادرات بمعدل يناهز 6.6 % بالأسعار القارة خلال المخطط 11 و7.4% خلال المخطط 12 وهي نسبة تفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز مساهمة الصادرات في النمو لترتفع من 23.9 % في المخطط العاشر إلى % 41 في المخطط الحادي عشر و47.7 % خلال المخطط الثاني عشر .

-الإنتاجية الجملية لعناصر الإنتاج :

يفترض أن ترتقي المساهمة في النمو من 41.5 % خلال المخطط العاشر إلى % 46.9 في المخطط الحادي عشر و49 % خلال المخطط الثاني عشر .

-تمويل الاقتصاد :

-الترفيع في نسبة الادخار الوطني من 21.4 % سنة 2003 إلى 23.2 % سنة 2011 و 25.4 % سنة 2016 .

-حصر عجز المدفوعات الخارجية في حدود 2.9 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال المخطط 11 وفي حدود 2.2 خلال المخطط 12 .

-التخفيض في نسبة التداين من 50.2 % سنة 2006 إلى 40.5 % سنة 2011 و % 33.6 سنة 2016

المؤشرات الاقتصادية

(بملايين الدينارات التونسية (1د = حوالي 0,75 دولار أمريكي

2006 2001

الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية 29.423,4 34967.6 •

% النمو الفعلي للناتج المحلي الاجمالي 5.8 % 6,2 -

الادخار الوطني 6.596,4 7.299,8 •

% نسبته من الناتج المحلي الاجمالي) 21,4 % 24,8) -

الاستثمار 7.050 7.755,0 •

% نسبته من الناتج المحلي الاجمالي) 22,7 % 26,4) -

- % نسبة التضخم 2,8 •

صادرات الخيرات والخدمات 11.719,7 12.757 •

% النمو الفعلي للصادرات 8,7 % 5,7 -

واردات الخيرات والخدمات 12.633,6 13.709,9 •

% النمو الفعلي للواردات 8,7 % 5,4 -

العجز الجاري 861 893 •

% نسبته من الناتج المحلي الاجمالي) 2,3 % 3) -

الدين الخارجي 13.825 14.395 •

% نسبته من الناتج المحلي الاجمالي) 51,3 % 42,9) -

خدمة الدين 2.400 2.205 •

% نسبته من المقابيض الجارية) 18,1 % 15,3) -

% نسبته من مقابيض الصادرات) 20,5 % 17,3) -

عجز الميزانية •

% نسبته من الناتج المحلي الاجمالي) 3,0 % 2,4) -

++

الميزانية العامة للدولة

يبين تقرير ميزانية الدولة لسنة 2006 ان حجم هذه الميزانية يقدر قبضا وصرفا ب 13552 مليون دينار مقابل 12862 مليون دينار محتمل لسنة 2005. اى بزيادة بنسبة 5ر4 بالمائة

وتتمثل اولويات ميزانية 2006 فى دفع التشغيل وتكثيف بعث المشاريع ودعم القدرة التنافسية وتوطيد مقومات اقتصاد المعرفة ومزيد تنويع النسيج الاقتصادى وضمان التوازنات المالية.

بحساب مليون دينار

قانون المالية

إنجازات 2000

قانون المالية 2000

2006

• المداخيل الجبائية 5.624,0 5.676,7 6.105,0
- الموارد الجبائيّة العاديّة 5.372,0 5.326,1 5.806,0
- الموارد الجبائيّة الموظفة 252,0 350,6 299,0
• المداخيل غير الجبائية 956,0 1.185,2 985,0
- المداخيل غير الجبائية العادية 520,0 647,3 600,0
- المداخيل الجبائية غير العادية 282,0 423,7 271,0
- المداخيل غير الجبائية الموظفة 154,0 114,2 114,0
• موارد الإقتراض 3.930,0 3.063,5 3.730,0
- موارد الإقتراض الداخلي 2.430,0 1.797,8 2.680,0
- موارد الإقتراض الخارجي 1.500,0 1.265,7 1.050,0
• جملة الموارد 10.510,0 9.925,4 10.820,0
• نفقات التصرّف 4.347,0 4.363,6 4.660,0
- النفقات الاعتيادية 4.294,0 4.276 4.607,0
- صناديق الخزينة 53,0 87,6 53,0
• نفقات التنمية 2.113,0 2.202,4 2.220,0
- الإستثمار المباشر والتمويل العمومي 1.320,0 1.233,9 1.400,0
- الدفوعات المباشرة 440,0 596,4 460,0
- صناديق الخزينة 353,0 372,1 360,0
• تسديد الدين العمومي 4.050,0 3.960,7 3.940,0
- أصل الدين العمومي 3.180,0 3.073,3 3.030,0
- الداخلي 1.880,0 1.763,1 2.190,0
- الخارجي 1.300,0 1.310,2 840,0
- فائدة الدين العمومي 870,0 887,4 910,0
- الداخلي 378,0 396,1 390,0
- الخارجي 492,0 491,3 520,0
• -- قروض وتسبقات الخزينة الصافية 0,0 41,8
• جملة النفقات 10.510,0 10.568,5 10.820,0

+++++++++++++++++++++++

البنوك:

البنك المركزي التونسي:

أحدث البنك المركزي التونسي في 19 سبتمبر 1958، وهو مؤسسة عمومية تتمتّع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي وتتمثّل مهمّته العامة في الدفاع عن الدينار والسهر على استقراره.

وفي هذا الإطار يتولى البنك المركزي التونسي مراقبة التداول النقدي وتوزيع القروض ويسهر على حسن سير الجهاز المصرفي والمالي، كما يدعم السياسة الاقتصادية للبلاد باقتراح كل الإجراءات التي من شأنها أن تؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات وعلى تنمية الاقتصاد الوطني.

وبالإضافة إلى ذلك فهو مكلف بإدارة رصيد البلاد من العملة.

بنوك الإيداع:

.

بنوك الاستثمار:

بنوك الأعمال:

شركات الإيجار المالي:

البنوك غير المقيمة:

صندوق الادخار القومي التونسي:

تم إحداث هذا الصندوق في 1 سبتمبر 1956، وهو تابع للديوان الوطني للبريد، ويتمتع بضمان الدولة، وتتمثّل مهمته في جمع الادخار) بالدينار والعملة الأجنبية.(

·بورصة الأوراق المالية بتونس:

وقع تكوينها في شكل شركة خفية الإسم من قبل وسطاء البورصة ويتمثّل دورها في إدارة السوق.

·شركة الإيداع والمقاصة والتسوية في الأوراق المالية:

تتولى القيام بعمليات المقاصة وتسوية المعاملات المنجزة بالبورصة وتوثيق الرهون والاعتراضات على الأوراق المودعة لديها والحقوق المرتبطة بها.

+++

الصناعة

حققت الصناعة التونسية منذ التحوّل مكاسب وإنجازات هامة نتيجة التصرّف المحكم في دواليب القطاع وبفضل مردود الإصلاحات المتواصلة وفق نسق متسارع لتشمل مختلف أوجه العمل التنموي في هذا القطاع في ظل سياسة تحرير المبادرة وتكريس آليات السوق وتأهيل الاقتصاد الوطني، وذلك بالرغم من المنافسة العالمية الحادة وتقلبات السوق.

وقد ساعد هذا الجهد الإصلاحي وهذه الإنجازات على الاندماج في الفضاء الاقتصادي العالمي ومجابهة تيارات العولمة باقتدار.

تتلخّص أبرز النتائج الكميّة فيما يلي :

تحقيق نسبة نمو بمعدل 5,6% سنويّا متجاوزة بذلك نسق تطوّر الناتج المحلي الإجمالي (4,5%) بما مكّن قطاع الصناعات المعملية من المساهمة بنسبة 20% في تجسيم نسق نموّ الاقتصاد عموما خلال تلك الفترة.

وقد تمّ تجسيم هذا المستوى من النموّ بفضل تحسين الإنتاجية الجملية لعناصر الإنتاج وبالتركيز خاصة على المساهمة الفعالة للأنشطة الموجّهة كلّيا نحو التصدير (لا سيما قطاعي النسيج والملابس والأحذية والصناعات الميكانيكية والكهربائية).

- تطوّر الصادرات المعملية بنسق حثيث بلغ معدّل 13,3% سنويا، ممّا مكّن من تعزيز حصة تونس في الأسواق الخارجية وذلك بالاعتماد أساسا على المنتجات من النسيج والملابس والمكوّنات الكهربائية والميكانيكية والاالكترونية. علما وأن هاته الصادرات قد مثلت زهاء 86% من صادرات الخيرات خلال تلك الفترة.

- ارتفاع حجم الاستثمار بمعدل 7.8% سنويا بالاعتماد على الدفع الذي شهدته استثمارات قطاع الصناعات الغذائية (12.1%)، والصناعات المختلفة (13.8%) والمواد الميكانيكيةوالكهربائية (8,3 %).

وقد ساهم تقدّم برنامج التأهيل الصناعي وسحبه على عدد هام من المؤسسات من انخراط ما يناهز 3606 مؤسسة في هذا البرنامج إلى موفى أوت 2006 إلى جانب التطوّر الحاصل في القطاعات الساندة على غرار البنية الأساسية.

ويؤكد نموّ القطاع الصناعي سلامة المنهج الإصلاحي المتّبع الذي مكّن الاقتصاد من مزيد التنوّع ومن دعم قدرته على مجابهة المنافسة الخارجية تماشيا مع النسق المتسارع للتحولات الاقتصادية ووفقا لتعهدات تونس الخارجية بعد انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة وإبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

أمّا بخصوص النتائج النوعية فقد شملت الإصلاحات التي خصّ بها قطاع الصناعات المعملية الجوانب الرئيسية التالية :

- مواصلة سياسة التحرير والحذف التدريجي للحماية تماشيا مع تعهدات تونس في نطاق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتزاماتها في إطار المنظمة العالمية للتجارة.
- تطوير المراكز الفنيّة والزيادة في عددها وتركيز نظم الجودة.
- تهيئة الأراضي الصناعية وقد تمّ في هذا الصدد إنهاء أشغال تهيئة 5 مناطق صناعية جديدة خلال السنوات 2002-2004 تمسح 109 هك ويتواصل إنجاز 10 مناطق أخرى على مساحة جملية في حدود 401 هك إضافة إلى إعادة تهيئة عدد من المناطق الصناعية المتواجدة.

- تطوير المؤسسات وتعزيز دور القطاع الخاص عبر تكوين الباعثين الجدد ومساعدة المؤسسات على ملائمة وضعها مع الحاجيات المتطوّرة للاقتصاد.

- توفير المناخ المشجّع للاستثمار من خلال ملائمة الإطار التشريعي للاستثمار مع مقتضيات السوق، إلى جانب دعم الصناديق الموجهة نحو تشجيع الاستثمار الصناعي، إضافة إلى التخفيض في الأداءات الديوانية على التجهيزات الموردة، والضغط على تكلفة الاستثمار والنهوض بالاستثمار في الجهات وتشجيع الاستثمار الأجنبي في هذا الميدان، فضلا عن دعم الشراكة.
- إنجاز الدراسات الاستشرافية القطاعية لتقييم مسيرة القطاع وإبراز التموقع الاستراتيجي لبعض الأنشطة الصناعية وانتقاء الأنشطة الواعدة.

قطاع الطاقة

1. المحروقات

في مجال البحث والتنقيب عن المحروقات، تمّ إقرار جملة من التدابير التشجيعية على الصعيدين المالي والجبائي، ساهمت بقسط وافر في جلب رؤوس الأموال الأجنبية ودعم المجهود الاستثماري في هذا المجال، مما مكّن من حفر ما يعادل 11 بئرا سنويا خلال السنوات الأخيرة، وأدى ذلك إلى جملة من الاكتشافات ساعدت على الحدّ من التراجع المنتظر والطبيعي في مستوى الإنتاج. وقد تطلب مجهود البحث والتنقيب استثمارات هامة بلغت معدل 110 م.د. سنويا.

ومن ناحية أخرى، ستمكّن مجلة المحروقات التي صدرت سنة 1999 من تدعيم التراتيب والإجراءات المتعلقة بالتشجيع على التنقيب عن المحروقات وإنتاجها وبالتالي دعم الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

وقد ساعدت مجمل الحوافز والتشجيعات المتعلقة بهذا الجانب على استقطاب عدد هام من المؤسسات الأجنبية العاملة في هذا الميدان، كما مكّنت السنوات الأخيرة ثلاث مؤسسات تونسية خاصة من اقتحام ميدان البحث والتنقيب عن المحروقات.

أمّا على مستوى الإنتاج القومي من النفط والغاز، فقد شهدت السنوات الأخيرة إنجازات هامة تركزت أساسا على تحسين نسب الاسترداد للحقلين الرئيسيين (البرمة وعشتروت) مما سمح بالحدّ من تراجعهما الطبيعي بالاعتماد على أحدث التقنيات.

كما شهدت السنوات الأخيرة تطوير حقل ميسكار الغازي باستثمارات بلغت حوالي 600 م.د. وبمعدل طاقة إنتاج سنوية تصل إلى 1,7 مليون طن (م.ط.). كما شهدت دخول عدّة حقول نفطية جديدة حيز الإنتاج وهي : واد زار والبيبان وديدون وباقل، كما سجل انطلاق إنتاج الحقول الغازية لكل من الفرانيق وباقل وصبرية.

وعلى هذا الأساس، استقرّ معدّل حجم الموارد من المحروقات في حدود 6,1 م.طن سنويا بالاعتماد خاصة على إنتاج النفط بنسبة 70% مع الإشارة إلى تطوّر موارد البلاد من الغاز الطبيعي التي بلغت سنة 2004 قرابة 48% من جملة الموارد من المحروقات في حين كانت هذه النسبة لا تتعدى 14% سنة 1987.

أمّا بخصوص الطلب على الطاقة، فقد تطوّر الاستهلاك خلال الأربعة عشر عاما الماضية بمعدّل سنوي بلغ 4,3%.

ويعتمد في تلبية الحاجيات المحليّة من الطاقة بالدرجة الأولى على الموارد البترولية التي تمثّل 63% من جملة الطلب على الطاقة، مع الإشارة إلى الدور الهام الذي أصبح يحتلّه الغاز الطبيعي في هيكلة استهلاك الطاقة والذي يوجّه أساسا إلى إنتاج الطاقة الكهربائية (قرابة 84% من جملة المواد الأوليّة لإنتاج الكهرباء، في حين بلغت هذه النسبة 62% سنة 1988).

وقد لعب الاقتصاد في الطاقة دورا هاما في السياسة التنموية للطاقة. وفي هذا الصدد، تمّ منذ تحوّل السابع من نوفمبر ضبط برنامج وطني للاقتصاد في الطاقة.
وتبعا لذلك تركزت المجهودات بالخصوص على :
- تكثيف التدخلات لدى مختلف المؤسسات لا سيما العاملة في الصناعات الثقيلة والتي تستقطب كميات هامة من الطاقة وحثّها على القيام بالكشوفات الدورية والإجبارية الخاصة بالطاقة في إطار عقود برامج.
- تطوير استعمال الطاقات الجديدة والمتجدّدة.
كما ساعد المناخ الاقتصادي والاجتماعي السليم الذي تنعم به تونس على جلب التمويل الخاص الخارجي وتطوير إنتاج الكهرباء قصد تغطية حاجيات البلاد المتزايدة وذلك بإقحام الخواص في إنجاز وتمويل الإنتاج الخاص للكهرباء عن طريق اللزمة .

2. قطاع الكهرباء
تميزت السنوات الأخيرة من التغيير بتحقيق معدّل نموّ قدره 6,1% ويعزى هذا التطوّر إلى الانتعاشة الاقتصادية لاسيما على مستوى الأنشطة الصناعية، إلى جانب المجهود الهام الذي بذل في ميدان التنوير خاصة على مستوى التنوير الريفي نتيجة توسيع شبكة التوزيع وتنوّع الاحتياجات.

وعلى هذا الأساس، نما الطلب على الطاقة الكهربائية بمعدّل سنوي بلغ 6,4% بالتركيز أساسا على الزيادة بنسبة 5,4% في استهلاك الكهرباء ذات الضغط العالي والمتوسط، ممّا يعكس التحسّن الملحوظ على مستوى النشاط الاقتصادي، إلى جانب التطوّر المطّرد في استهلاك الضغط المنخفض الموجّه لسد الحاجيات المنزلية والخدماتية إضافة إلى الدفع الذي شهده خاصة التنوير الريفي.

ونتيجة لذلك تطوّرت نسبة التنوير الجملية من 70% سنة 1987 إلى 98.9% سنة 2004. وعرفت نسبة التنوير في الأرياف دفعا هاما، حيث بلغت سنة 2004 قرابة 97% في حين لم تتعدّ 32% سنة 1987. وقد انعكس هذا التطوّر على التنمية الجهوية وبالتالي على تحسين مستوى العيش لدى الأسر الريفية فضلا عن تنمية الفلاحة وخلق مناطق تنموية صغيرة متكاملة .

ولمجابهة هذا التطوّر في الاستهلاك، تمّ تطوير طاقة الإنتاج . وقد تمّ في السنوات الأخيرة تركيز محطات جديدة لتوليد الكهرباء بكل من سوسة وبئر مشارقة ورادس. وقد تمّ تحقيق نموّ في الإنتاج الوطني للكهرباء بمعدّل 6,1% سنويا إذ تجاوز إنتاج سنة 2004حدود 11 ألف جيغاوات/ساعة بما في ذلك مساهمة الخواص.

<u>قطاع المناجم</u>

1. قطاع الفسفاط

تميّزت المسيرة التنموية للقطاع بإقرار برنامج متكامل يهدف إلى إعادة هيكلة القطاع وإكسابه مزيدا من المرونة والجدوى والنجاعة.

وقد ساعدت مجمل هذه الإصلاحات على تحسين الإنتاجية وبعث حركية ملحوظة على مستوى سائر أنشطة القطاع. وقد تزامنت هذه الصحوة سنوات (95-99) مع الانتعاشة التي شهدتها السوق العالمية للفسفاط ومشتقاته، مما ساهم في تسجيل نتائج مشجعة على مستوى التسويق وتحقيق مردودية مرضية.

وتتلخّص أهمّ الإنجازات المسجّلة منذ السابع من نوفمبر 1987 فيما يلي :

- بلوغ معدّل إنتاج سنوي بـ 7 ملايين طن (م.ط.) من الفسفاط.
- الترفيع في الإنتاجية وتسارع نسق الاستخراج بالاعتماد على المناجم السطحية ذات الكلفة المحدودة.
- دعم نسق صادرات الفسفاط بمعدّل سنوي قدره 32 م.د.

كما شهدت العشرية الأخيرة :

- ترشيد استهلاك الطاقة،
- تحقيق حجم استثمار جملي خلال الفترة 1988-2004 في حدود 639 م.د. لإنجاز المشاريع المبرمجة واقتناء معدات حديثة،
- الاعتناء الفائق بالجوانب البيئية والمحافظة على سلامة المحيط.

وعلى هذا الأساس، تركزت الجهود على تحسين مردودية الطاقة الموجودة وحصر الإنتاج في مستوى يتماشى وإمكانيات التسويق المتاحة. وقد كان لهذا التطوّر الأثر الطيّب على مردودية القطاع.

وسوف يتعزز قطاع المناجم بإصدار المجلة المنجمية التي من شأنها أن تعطي دفعا جديدا للنشاط المنجمي، وذلك بتشجيع الخواص الأجانب والتونسيين على الاستثمار في هذا القطاع.

2. قطاع المناجم الأخرى

أمّا بالنسبة إلى الأنشطة المنجمية الأخرى، فقد عرفت السنوات الماضية صعوبات ناتجة عن وفرة العرض وتراجع الأسعار العالمية للرصاص والزنك بعد الانتعاشة التي شهدها القطاع في أواخر الثمانينات.

وتجدر الإشارة إلى دخول منجم بوقرين حيز الإنتاج منذ جوان 1994، وقد مكّن من رفع حجم الصادرات من مادتي الزنك والرصاص بصفة هامة.

أمّا فيما يتعلّق بالبحث المنجمي والجيولوجي، فقد اتسمت السنوات الأخيرة بتطبيق برنامج تطهير وإعادة هيكلة الديوان الوطني للمناجم قصد ترشيد وتطوير طرق البحث الجيولوجي والمنجمي، مما سمح للديوان بأن يخرج من دوره التقليدي ويصبح أداة للتعريف بفرص الاستثمار المتاحة في تونس.

3. قطاع مشتقات الفسفاط

بادرت الحكومة بإعادة تأهيل القطاع وتطهيره وإحكام التنسيق بين مختلف مكوّناته.

ومن أهم الإنجازات نذكر خاصة :

- إصدار القانون عدد 79 لسنة 1993 بتاريخ 13 جويلية 1993 المتعلّق بتطهير القطاع.
- تطوير طاقة تحويل الفسفاط وصناعة الأسمدة حيث أمكن تحويل 6,5 ملايين طن سنة 1999 مقابل 4,6 ملايين طن سنة 1987.
- اختراع إضافة إلى العمل على استنباط وكسب تكنولوجيا (Brevets) وقد سجلت في هذا الميدان عديد النتائج الإيجابية الهامة التي توجت ببراءات جديدة لتنويع المنتوجات وإعطائها قيمة مضافة.
- تكثيف التنسيق مع الهياكل بالخارج لحسن تسويق منتوجات البلاد وغزو أسواق جديدة.
- العناية الهامة بحماية البيئة ومصالحة القطاع مع محيطه الطبيعي، وذلك خاصة من خلال غلق مصنع NPK وتفكيك معداته بجهة صفاقس، إلى جانب القضاء على التلوّث الهوائي بجهة قابس عبر إنجاز برنامج متكامل، إضافة إلى مشروع تكديس مادة الفسفوجيبس بقابس.

وبموجب ذلك، تطوّر إنتاج المادة الرئيسية وهي الحامض الفسفوري بمعدّل سنوي قدره 4,8 %، مكّن من تنمية صادرات القطاع بمعدّل 6,1%

++

الفلاحة والصيد البحري

تهدف الاستراتيجية المعتمدة لتطوير الفلاحة والصيد البحري إلى تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز مساهمة هذا القطاع في دعم أسس الاقتصاد وخاصة في مجال النمو وتوازن الميزان الغذائي مع الخارج.

وتتمحور هذه الاستراتيجية بالدرجة الأولى حول إعادة هيكلة القطاع وتعصيره وتطهير محيطه العام وتحسين مردوده وتعبئة الموارد الطبيعية واستغلالها بصفة مثلى.

ومن هذا المنطلق، استفاد القطاع بإجراءات وإصلاحات انعكست إيجابيا على مداخيل المشتغلين بالفلاحة وظروف عيشهم وساهمت في الحد من ظاهرة النزوح. ومن بين الإصلاحات الهامة إعادة هيكلة أراضي الدولة، وتعديل الهياكل العقارية، وتطوير مؤسسات البحث والإرشاد الفلاحي.

وقد مكنت السياسة المتبعة في القطاع الفلاحي من رفع المعدل السنوي للإنتاج بنسبة 58% خلال الفترة 1988-2004 قياسا بالعشرية 1977-1987 مع تحقيق الأهداف المرسومة لهذا القطاع والمتمثلة في بلوغ الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات وخاصة منها الأساسية مثل الخضر والغلال والألبان واللحوم.

كما مكن التطور السريع لبعض القطاعات من تحقيق فائض في الإنتاج ترتب عنه تحديات جديدة تمثلت في كيفية المحافظة على نسق نمو القطاع في ظلّ وجود فائض هيكلي قد يتفاقم في السنوات القادمة نتيجة تطور تقنيات الإنتاج وهو ما يتطلب مزيد العمل لإحكام المعادلة بين "الإنتاج - الطلب الداخلي - الطلب الخارجي "في ظلّ اندماج اقتصادنا في الدورة الاقتصادية العالمية وما سينجر عنه من مزيد تحرير المبادلات وخاصة الفلاحية منها مع ما سيترتب عن ذلك من منافسة شديدة لمنتجاتنا في الأسواق الداخلية والخارج.

أمّا حصة قطاع الفلاحة والصيد البحري في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، فقد شهدت تغيرات هامة حسب المــواسم، فبلغت خـــلال الفترة 2004-2001 معدل 12.2% من الاستثمارات الجملية.
من ناحية ثانية، تطوّر إجمالي تكوين رأس المال الثابت المرصود للفلاحة من 340 م .د (مليون دينار) خلال سنة 1989 إلى 868 م .د خلال سنة 2004 أي بنسق يناهز 8.8 بالمائة سنويّا. وشمل التطوّر بالخصوص الريّ الفلاحي بنسبة 7.8 % سنويا وتربية الماشية 9 % سنويّا والأشغال الغابية والمحافظة على المياه والتربة بنسبة 16 . %
هذا وقد ارتفعت استثمارات المؤسسات الفلاحية الخاصّة من 216 م .د سنة 1991 إلى 453 م .د سنة 2004، أي بنسبة تطوّر بـ 6.2 % سنويّا وذلك بفضل المجهودات المبذولة في مجال اقتناء المعدّات الفلاحيّة وتكثيف غراسة الأشجار المثمرة وتطوير تربية الماشية .
أما على مستوى التمويل فقد تضاعفت القروض القصيرة الأجل الممنوحة مباشرة للفلاحين قرابة خمس مرات إذ ارتفعت من 135 مليون دينا سنة 1987 إلى 654 مليون دينار عام 2003، وكان الأمر كذلك بالنسبة إلى قروض الاستثمار حيث ارتفع المتوفر منها لدى الجهاز المصرفي خلال الفترة المذكورة من 232 مليون دينار إلى 759 مليون دينار .
وقد شهدت السنوات الأخيرة مواصلة تنفيذ الإصلاحات في مختلف المجالات المتعلقة بالإنتاج الفلاحي وتعبئة الموارد الطبيعية وذلك بهدف إكساب قطاعات الإنتاج المزيد من القدرة التنافسية مع تأمين نمو متوازن يأخذ بعين الاعتبار ضرورة دعم الأمن الغذائي وتعزيز التنمية المستديمة بالمحافظة على الموارد الطبيعية .
وتأتي هذه الإصلاحات تجسيما لتوجهات المخطط العاشر قصد توفير الظروف الملائمة لبلوغ الأهداف المرسومة .
ولا يزال القطاع الفلاحي رغم تباين مساراته يتيح فرص عمل تخفف من الضغوط على سوق الشغل. فالعمل الفصلي خلال موسم فلاحي يوفر 22 مليون يوم عمل في المعدل منها 30% لقطاع الزيت و25% لزراعات الخضر و29% لفلاحة الأشجار.
وقد شهدت المواد الاستراتيجية مراجعات دورية للترفيع في أسعارها عند الإنتاج استنادا إلى سياسة تشجيع الإنتاج الفلاحي وتطوير مداخيل الفلاحين، كما تحررت أسعار المواد الأخرى مع ضمان دعم مسالك التوزيع.
ومن ناحية أخرى، ساهمت الصادرات الفلاحية بنسبة 10%، في الصادرات الجملية خلال عشرية التسعينات، في حين لم تبلغ الواردات سوى 8% من الواردات الجملية مقابل 13% خلال عشرية الثمانينات. وبالتالي فإن الميزان التجاري الغذائي ساهم إيجابيا في تحسين وضع الميزان التجاري الجملي، مع الإشارة إلى أن الميزان التجاري الغذائي حقق معدل نسبة تغطية سنوية بـ 83% خلال عشرية التسعينات مقابل أقل من 50% خلال عشرية الثمانينات، وسجل فوائض إيجابية خلال سنوات 1991 و1994 و1999.
وتواصل خلال السنوات الأربع الأخيرة إدخال الإصلاحات وتنفيذ البرامج التي وقع إقرارها في المخطط التاسع 1997-2001 وشملت هذه الإصلاحات والبرامج مواصلة إعادة هيكلة الأراضي الدولية وإنجاز الاستراتيجيات الوطنية المتعلّقة باستغلال الموارد الطبيعية وإنجاز الاستراتيجيات القطاعية المتعلقة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية بالإضافة إلى الشروع في إعداد برنامج تأهيل القطاع الفلاحي الذي يهدف إلى رفع القدرة التنافسية للقطاع وإعداده لمجابهة مزيد تحرير مبادلات المنتجات الفلاحية مع الخارج.

++

النقل البحري

يمثل قطاع النقل البحري عنصرا أساسيا في دعم المبادلات التجارية التونسية، حيث يؤمّن منها ما يقارب 24 مليون طن سنويا، أي ما يمثل 97 % وتتمحور أبرز أهداف التنمية بالقطاع في:

- تحسين الخدمات وتعزيز القدرة التنافسية للمساهمة الفعالة في الخطة التنموية للبلاد.
- تطوير وتدعيم الأجهزة الثقيلة والبنية الأساسية بالموانئ مع مراعاة السلامة والبيئة لضمان التنمية المستديمة.
- تأهيل العنصر البشري.

تطوّر حركة البضائع بالموانئ:

تقدم النقل الكلي للسلع، بما في ذلك النقل الساحلي الوطني، في سنة2005 ، 2.1بالمائة عند الدخول والخروج مقابل 3.4 في سنة 2004 ليبلغ 25 مليون طن .
أما النقل الدولي للسلع فازداد سنة 2005 بنسبة 4.5 بالمائة عند الدخول ليقترب من 13.8 طن .
وازداد حجم السلع المصدرة في سنة 2005 بنسبة 2.6 بالمائة ليبلغ 9.8 ملايين طن .
وشمل تقدم النقل أساسا موانئ رادس وصفاقس وسوسة، سواء عند الدخول أو عند الخروج، وبدرجة أقل ميناء قابس (19.2 عند الدخول فقط .(
أما نقل المسافرين المسجلين عند الدخول والخروج إلى ومن الموانئ التجارية فبلغ 611 ألف مسافر في سنة 2005، استأثر بجملتهم ميناء حلق الوادي .
وارتفع نقل السيارات المصاحبة للمسافرين إلى 219.4 ألف سيارة منها 118.9 ألف عند الدخول و100.5 ألف عند الخروج مقابل ما مجموعه قرابة 195 ألف وحدة في سنة 2004.وانتقل العدد الصافي للسيارات بين الدخول والخروج ، الذي يوافق الواردات النهائية التي يقوم بها أساسا العمال التونسيون بالخارج، من 12.3 ألف إلى 18.4 ألف سيارة، بين عام وآخر.

وتوجد حاليا بتونس 7 موانئ تجارية وهي : ميناء بنزرت -منزل بورقيبة وميناء تونس-حلق الوادي- رادس وميناء سوسة وميناء صفاقس- سيدي يوسف وميناء الصخيرة وميناء قابس وميناء جرجيس.

النقل البحري:

وبلغت مساهمة الشركة التونسية للملاحة في نقل المسافرين والسيارات المصاحبة 52.9 بالمائة و56.4 بالمائة، على التوالي، مقابل 55.5 بالمائة و 59.3 بالمائة في سنة 2004، وذلك ب 323.3 ألف مسافر و123.8 ألف سيارة .

وقد نقلت الباخرتان الحبيب وقرطاج 254.3 ألف مسافر و99.3 ألف سيارة، علما بأنه تم استعمال هاتين الباخرتين في الرحلات الترفيهية خارج فصل الصيف، ذلك أن هذه الرحلات ما فتئت تشهد تطورا ملحوظا.وفعلا ، فان عدد السياح في هذه الرحلات ازداد

بنسبة تفوق 30 بالمائة في سنة 2005 ليبلغ حوالي 585 ألف شخص مر معظمهم من ميناء حلق الوادي(96.3 بالمائة .(

النقل الجوّي

مازال النقل الجوّي يشهد ازديادا في أهم مؤشراته خلال سنة 2005، تبعا لتقدّم النشاط السياحي وإن بنسق أقل سرعة من العام السابق. وازداد عدد الطائرات المسجل عند المغادرة والوصول في المطارات الدولية السبعة بنسبة 6.3 % مقابل 13.5 % في سنة 2004 ليرتفع إلى 98 ألف طائرة .

وفيما عدا مطار توزر ـ نفطة، شهدت جل المطارات الأخرى، ولا سيما مطارات طبرقة 7 نوفمبر والمنستير ـ صفاقس، تطوّرا ملحوظا في عدد الطائرات المحصاة .وشمل التقدّم النقل الدولي المنتظم والنقل الدولي المنظم بواقع 14.3 % و2.8 % على التوالي، في حين انخفضت حركة الطيران بـ 1.7 % بالنسبة للرحلات الداخلية .

وسجل النقل الجوّي للمسافرين من جهته تباطؤا، حيث ازداد بـ 8.5 % مقابل 21.2 % في العام السابق. وقد بلغ 10.4 ملايين شخص منهم حوالي 6 ملايين أو 58 % بعنوان الرحلات الدولية المنظمة .

وفيما عدا مطارات صفاقس وتوزر وقفصة، ارتفع عدد المسافرين بالنسبة لكل المطارات الأخرى وخاصة مطاري طبرقة والمنستير، علما بأن هذا الأخير مازال يحتل المرتبة الأولى حيث بلغ عدد المسافرين 4.1 مليين أو قرابة 40 % من المجموع .

وقد عززت الشركة الجوية التونسية، التي واصلت برنامج إعادة هيكلتها، نشاطها في سنة 2005، واضطلعت بنقل 3.8 % ملايين مسافر، وهو مستوى يزيد بنسبة 3.6 % على المستوى المسجل في سنة 2004، وذلك خاصة نتيجة تدعم النقل المنتظم إلى بعض بلدان افريقيا والشرق الأوسط، وكذلك تطوّل النقل المنظم في أسواق جديدة بأوروبا الوسطى والشرقية .

النقل البرّي

واصل قطاع النقل البرّي تطوّره الإيجابي خلال سنة 2006، على مختلف المستويات حيث بلغ مجموع سيارات "التاكسي" والأجرة "لواج" والنقل الريفي، التي يتكوّن منها أسطول النقل العمومي للأشخاص، إلى غاية 2006/12/31:

سيارات التاكسي 22.900
سيارات الأجرة "لواج" 8.100
سيارات النقل الريفي 8.800

الجولان بالطرقات

من أهم مظاهر التطور المسجلة خلال سنة 2000 في مجال الجولان بالطرقات :

- تطوّر أسطول العربات المسجل من 835.233 عربة سنة 1999 إلى 891.371 عربة سنة 2000.
- عدد الرخص الجديدة :

1999 : 65.503
2000 : 81.529

- إصدار مجلة الطرقات وأغلب نصوصها التطبيقية ودخولها حيّز التطبيق ابتداء من غرة فيفري 2000. وتهتم هذه المجلة بالسواق والعربات والطريق وقواعد الجولان والمخالفات.

تطوّر قطاع النقل البرّي

الوحدة	1998	1999	2005	2006
النقل الحديدي				
الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية				
المسافرون (دون اعتبار المنقولين مجانا)	106 مسافر	32,5	34,4	36.8 42.3
البضائع	106 طن/كلم	2.358	2.370	2.100 -
شركة المترو الخفيف لمدينة تونس				
المسافرون (دون اعتبار المنقولين مجانا)	106 مسافر	112,9	115,7	108.5 126.6

المصدر : وزارة النقل

++

تكنولوجيات الإتصال

مواكبة للتحولات العميقة والسريعة التي أصبحت تميّز قطاع تكنولوجيات الاتصال والمعلومات في العالم وضرورة الإحاطة بالمتغيرات التكنولوجية والتنظيمية والتجارية وتوظيفها لخدمة أغراض التنمية، تمّ على الصعيد الوطني اعتماد استراتيجية واضحة المعالم لتنمية هذا القطاع متمثلة في:

-تطوير وتعصير البنية الأساسية،

-ملاءمة الإطار التشريعي والترتيبي مع المتغيرات والمستجدات وطنيا وعالميا،

-العناية بالموارد البشرية ودعم التكوين والبحث العلمي،

-تطوير التعاون الدولي والشراكة في ميدان الاتصالات على المستويين الوطني والدولي حتى تصبح تونس قطب إشعاع في ميدان تكنولوجيات الاتصال.

وإن ما تحقق من إنجازات جدّ إيجابية أدى إلى اعتراف دولي بريادة التجربة التونسية في هذا المجال من خلال اختيار تونس لاحتضان المرحلة الثانية للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات من 16 إلى 18 2005 إلى جانب سويسرا التي تحتضن المرحلة الأولى لهذه القمة سنة 2003 .

تطوير البنية الأساسية للاتصالات

• تعزيز الكثافة الهاتفية من 3 خطوط لكل 100 ساكن سنة 1987 إلى حوالي 1.265.000 خطّا في موفى جويلية 2007 ، إذ بلغ عدد المشتركين بشبكات الهاتف القار والجوال حوالي 9.392 مليون مشترك.

• الانتهاء من الرقمنة الكلية للشبكات الهاتفية منذ شهر جوان 1999 إلى جانب تركيز 6500 كلم من كوابل الألياف البصرية قبل موفى سنة 2001.

• تركيز الشبكة المهيكلة لتراسل المعطيات التي تؤمن الربط بين مختلف الجهات مع تعزيزها بتجهيزات حديثة تعتمد على تقنيات متطورة تمكن من سعة فائقة لتمرير المعطيات. كما تمكن هذه الشبكة من تيسير عمليات الربط بشبكة الانترنت لفائدة المؤسسات الاقتصادية والجامعية والتربوية ومؤسسات البحث العلمي وتقليص تكاليف الربط والاستعمال.

• تطوير الشبكة الدولية للاتصالات لمعاضدة تفتح الاقتصاد الوطني على محيطه الدولي وربط تونس بالدول الأجنبية بواسطة كوابل بحرية رقمية وعبر محطة الاتصالات بالدخيلة التي تمت رقمنتها خلال سنة 1998، إلى جانب انخراط تونس في أكبر المشاريع الاتصالاتية مثل "راسكوم" و"ثريا" ومشروع "أكسيجين".

كما تعززت الاتصالات الدولية من خلال ربط شبكة الهاتف الرقمي الجوال بمثيلاتها قصد توفير خدمة التجوال الدولي في إطار الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات الأجنبية والعربية، حيث بلغ عددها 87 مؤسسة تنتمي إلى 51 بلدا.

• تركيز شبكة للهاتف الرقمي الجوال تعدّ ما يفوق 8 ملايين مشترك إلى موفى جويلية 2007 ، وتجري الأشغال لتوسعة مجال تغطية هذه الشبكة لتشمل كافة مناطق الجمهورية .

كما تم إسناد لزمة لتشغيل شبكة ثانية للهاتف الرقمي الجوال للخواص خلال سنة 2001.

• الترفيع في سعة الربط بشبكة الانترنت بصفة تصاعدية من 0,5 ميغابايت في الثانية في أوائل سنة 1997 لتبلغ 86,5 ميغابايت في الثانية في ماي 2001 و750 ميغابايت في الثانية قبل موفى سنة .2005 وهو مستوى يضع تونس في مقدمة الدول النامية في هذا المجال، إذ تتمتع بخمس طاقة ربط القارة الإفريقية ككل.

وقد تطوّر عدد المشتركين بهذه الشبكة من 111 مشتركا سنة 1996 إلى 231.114 مشتركا في موفى جويلية 2007.وبلغ عدد مستعملي الانترنات 1.646.480 في موفى جويلية 2007. وفاق عدد المواقع التونسية على الشبكة 5386 موقعا في جويلية 2007 مقابل موقعين سنة 1996. .

الأنترنات في تونس سنة 2007

عدد المستعملين : 1.646.480

عدد مزودي خدمة الأنترنات : 12

نسبة الارتباط :

الجامعات 100 %

مخابر البحث العلمي 100 %

مدارس ثانوية 100%

مدارس ابتدائية 100%

++

البريد

•تدعيم الشبكة البريدية التي بلغ عدد مكاتبها 1429 إلى موفى سنة 2005 مقابل 571 مكتبا بريديا سنة 1987 هذا بالإضافة إلى إحداث مراكز وخلايا مختصة في البريد السريع والطرود البريدية والتوزيع، مما ساهم في رفع نسبة التغطية إلى 7.055 ساكن لكل نقطة اتصال بالشبكة .
•إحداث مركز ثان للفرز بجربة يضاف إلى المركز الموجود بتونس.
•إحداث شبكة من وكالات البريد السريع في مختلف ولايات الجمهورية وإدخال خدمة البريد السريع المشخص وهي خدمة تضمن السرعة الفائقة في مختلف مراحل معالجة البعائث (76% من البعائث يتم توزيعها خلال اليوم الثاني من تاريخ إصدارها) إلى جانب تزمين المحتوى والمتابعة الإلكترونية عبر منظومة إعلامية مندمجة ضمن الشبكات الأجنبية.
•إنشاء المركز المديري للطوابع البريدية والشروع في صنع هذه الطوابع لأول مرة في تونس خلال سنة 1997.
•تطوير الخدمات البريدية والمالية باعتماد تقنيات الاتصال الحديثة في مجال معالجة الحوالات والبرقيات وتشغيل الموزعات الآلية للأوراق المالية وإدراج الخدمات المالية البريدية ضمن منظومة المقاصة الإلكترونية.
•إصدار عملة إلكترونية افتراضية" الدينار الإلكتروني" للقيام بعمليات الدفع عن بعد انطلاقا من مواقع تجارية تونسية للبضائع والخدمات على شبكة الأنترنت.

الإرسال الإذاعي والتلفزي

•تحقيق نسبة تغطية إذاعية تقدّر بـ100% من تراب الجمهورية .
•إحداث إذاعة الشباب وتعزيز شبكة الإذاعات الجهوية بإحداث الإذاعات الجهوية بكل من الكاف وتطاوين وقفصة.
- انطلاق أول قناة تلفزيونية خاصة هي قناة "حنبعل" في البث منذ جانفي2005
- إحداث إذاعتين خاصتين وهما "موزاييك.أف.أم"و"جوهرة أف.أم"
- إحداث اذاعة تونس الثقافية يوم 29 ماي 2006
- إحداث إذاعة الزيتونة للقرآن الكريم يوم 13 سبتمبر 2007

•إنجاز محطة للبث الإذاعي على الموجات القصيرة متكونة من 4 مرسلات ذات طاقة قدرها 500 كيلواط للواحدة لتغطية بلدان المغرب العربي وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط.
•تغطية 100% من تراب الجمهورية تلفزيا بواسطة قناة" تونس 7" وانطلاق بث قناة الشباب "قناة 21" التي بلغت نسبة تغطيتها 97.%
•بث برامج القناة الوطنية التلفزية "تونس 7" عبر الساتل لتغطية بلدان أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط.
•تركيز شبكة للكشف والإنذار المبكر للزوابع الرعدية.
•بعث خدمات ذات قيمة مضافة تتمثل خاصة في شبكة إرسال النداءات الرقمية الحرفية والتي تغطي حوالي 95% من تراب الجمهورية وشبكة إرسال المعلومات عبر الساتل.
•تركيز شبكات للاتصالات الوطنية والدولية تمكن من بث 6 برامج تلفزية بصفة متوازية، وذلك في إطار التغطية التلفزية لفعاليات ألعاب البحر الأبيض المتوسط "تونس 2001."

تطوير الإطار التشريعي و التنظيمي

شهدت السنوات الأخيرة إدخال إصلاحات عديدة تمحورت حول تطوير الإطار التشريعي والترتيبي المنظم لقطاع تكنولوجيات الاتصال، وإحداث مؤسسات تنشط في نطاق المناولة، إلى جانب إدخال خدمات جديدة مع تخفيض في التعريفات الجاري بها العمل.
وترمي هذه الإصلاحات خاصة إلى تعزيز إمكانات إحداث مواطن شغل جديدة لاسيما لفائدة ذوي الكفاءات وحاملي الشهادات العليا، ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات.
ومن أهم الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا المجال:
•تطوير الإطار التشريعي المنظم لقطاع البريد من خلال **إحداث مجلة البريد**.
•**إصدار المجلة الجديدة للاتصالات** لإضفاء المرونة اللازمة ومزيد إحكام استغلال الإمكانات التي يوفرها هذا القطاع بهدف إعداد تونس للانصهار ضمن مجتمع المعلومات وفقا للتوجهات والمبادئ التالية:
-تأكيد حق المواطن في التمتع بخدمات الاتصالات بمختلف أنواعها على كامل تراب الجمهورية بجودة عالية وأسعار معقولة.
-ضمان المساواة في النفاذ إلى الخدمات لكل المواطنين.
-تحرير الخدمات الاتصالاتية ذات القيمة المضافة وإخضاعها إلى مبدإ التصريح وضبط المقاييس المطلوبة في كراس شروط يتم اعتماده لتوفير هذه الخدمات،
-إدراج الضمانات الضرورية لدعم المنافسة النزيهة في إقامة واستغلال شبكات الاتصالات وتوفير الخدمات وحماية مصالح مختلف المتدخلين.
وتم بمقتضى أحكام هذه المجلة **إحداث الهيئة الوطنية للاتصالات** التي تكلف خاصة بـ:
-إبداء الرأي حول طريقة تحديد تعريفات الشبكات والخدمات،
-التصرّف في المخططات الوطنية المتعلقة بالترقيم والعنونه،
-مراقبة احترام الالتزامات الناتجة عن الأحكام التشريعية والترتيبية في ميدان الاتصالات،
-النظر في النزاعات المتعلقة بإقامة وتشغيل واستغلال الشبكات.

كما تم في إطار المجلة ذاتها **إحداث الوكالة الوطنية للترددات**.

•إصدار النصوص المنظمة للتجارة والمبادلات الإلكترونية:

حرصا على تأمين الانخراط الفاعل لكافة مكونات المجتمع المدني في التجارة الإلكترونية والتبادل عبر شبكات الاتصال، اتجهت الجهود إلى توفير إطار قانوني وتنظيمي متكامل يهدف إلى دعم الثقة لدى الجميع وتأمين حقوق مختلف المتدخلين وتعزيز آفاق النشاط عبر شبكات الاتصال الحديثة. وقد صدر في هذا الإطار:

-القانون المتعلق بتنقيح وإتمام بعض الفصول من مجلة الالتزامات والعقود،

-القانون المتعلق بالمبادلات والتجارة الإلكترونية، الذي يهدف إلى ملاءمة التشريع الوطني مع مقتضيات هذا الصنف من المبادلات والمعاملات التجارية وخاصة في مستوى الإثباتات القانونية وهياكل المصادقة وتعزيز الثقة بين المتدخلين. وتم بمقتضى هذا القانون **إنشاء الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية**.

•إعادة تنظيم استغلال المراكز العمومية للمواصلات لتوفير ظروف ملائمة لبعث مؤسسات خاصة قادرة على إحداث مواطن شغل إضافية بالكثافة المطلوبة.

•ضبط شروط وإجراءات منح التراخيص لتعاطي الأنشطة في مجال الاتصالات وذلك حرصا على مزيد إحكام تنظيم أنشطة المقاولة والدراسات في الاتصالات وتشجيع المهندسين والفنيين من ذوي الكفاءة والخبرة على بعث مؤسساتهم مع تمكينهم من التسهيلات الضرورية.

•مراجعة نظام التعريفات المتعلقة بخدمات الاتصالات قصد دعم القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي وتمكين المؤسسات من وسائل اتصال مواكبة للتطور التكنولوجي في الميدان بما يستجيب لحاجياتها المتزايدة وذلك بتعريفات منخفضة وفي المتناول بالمقارنة مع الدول ذات الاقتصاديات المنافسة.

•إصدار القانون المتعلق بمؤسسات الأقطاب التكنولوجية، قصد الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد وتطوير مقوماته التكنولوجية وذلك بحفز التجديد التكنولوجي ودعم التكامل والاندماج بين أنشطة التكوين والبحث العلمي والتكنولوجي من جهة، وإنتاج التكنولوجيا وتطويرها من جهة أخرى.

العناية بالموارد البشرية

•إعادة هيكلة المدرسة العليا للبريد والاتصالات بإحداث المدرسة العليا للمواصلات والمعهد الأعلى للدراسات التكنولوجية في المواصلات، وتدعيمها بالوسائل المادية والبشرية قصد إكسابها القدرة الكافية لتتحوّل إلى قطبين إقليميين للتكوين،

•تحيين برامج التكوين بالمدرسة العليا للمواصلات لجعلها ملائمة للتطور التكنولوجي والمعرفي من جهة ولمتطلبات سوق الشغل من جهة أخرى، مع إدراج التكوين بالمرحلة الثالثة - دراسات معمقة ودكتوراه - ابتداء من السنة الجامعية 2000 - 2001، بعد تأهيل المدرسة لإسناد كل شهادات المرحلة الثالثة،

•دعم البحث والتطوير بالمدرسة بإرساء وحدات بحث جديدة، بعد إحداث الوحدة الأولى المتخصصة في تكنولوجيات المعلومات والاتصال،

•تعزيز برامج التكوين والرسكلة بالمؤسسات العاملة بالقطاع، التي شملت جميع المجالات والاختصاصات ذات العلاقة بالقطاع وخاصة منها الميادين المهنية والتقنية والأنترنت واللغات والاتصال والاستقبال وتطوير البعد التجاري.

•تحسين نسبة التأطير بتوفير الإطارات والكفاءات اللازمة بالمؤسسات العمومية الناشطة بالقطاع، حيث تطورت من 5 سنة 1996 إلى 9 سنة 2000 بقطاع البريد ومن 9,5 إلى 18 بالاتصالات ومن 22 إلى 25 بالإرسال الإذاعي والتلفزي خلال الفترة نفسها.

•بعث مركز الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات في تكنولوجيا المواصلات، المكلف خاصة بتأمين التكوين المستمر والرسكلة لأعوان القطاع وتأهيل المنتدبين الجدد والمساهمة في إنجاز دراسات ذات صبغة استشرافية حول حاجيات سوق الشغل في قطاع تكنولوجيات الاتصال والمساهمة في تطوير وسائل التوثيق في مجال المواصلات والتكنولوجيا ذات العلاقة.

تعزيز دور القطاع الخاص في تنمية تكنولوجيات الاتصال والمعلومات

يندرج بعث المركب التكنولوجي للمواصلات في إطار الاستراتيجية الوطنية لتنمية قطاع تكنولوجيات الاتصال، وهو فضاء متكامل يحتوي على مستلزمات نجاح نشاط البحث العلمي وإنتاج الأنظمة المعلوماتية وإحدى آليات الشراكة العلمية والصناعية مع القطاع الخاص على الصعيدين الوطني والدولي.

ويهدف هذا المشروع الهام بالخصوص إلى:

-استقطاب الكفاءات التونسية العاملة خارج أرض الوطن وفي المخابر الدولية ذات العلاقة بمجال الاتصالات والإعلامية،

-تصدير الذكاء والخبرات والكفاءات العلمية والعملية الوطنية، من خلال تطوير خدمات ومنتوجات جديدة مرتبطة بميدان البرمجيات والتطبيقات الإعلامية وآليات الصيانة ومراقبة الحركة والجودة وخدمات اتصالية ذات قيمة مضافة عالية،

-الإحاطة بالباعثين الشبان لبعث مشاريع صناعية في الميدان،

-تعزيز اليقظة التكنولوجية لمواكبة التقنيات الجديدة للاتصالات وتكنولوجيا المعلوماتية،

-تطوير التعاون المتكامل مع وحدات الإنتاج والتصنيع والبحث.

انصهار تونس في الاقتصاد اللامادي

•توفير وسيلة دفع إلكترونية - الدينار الإلكتروني:

يضع البريد التونسي على ذمة العموم وسيلة جديدة للدفع عبر الأنترنت تتمثل في عملة افتراضية بواسطة الدينار الإلكتروني - Dinar "ء" للقيام بعمليات الدفع عن بعد انطلاقا من مواقع تجارية تونسية للبضائع والخدمات.

وتتميز هذه العملة الافتراضية بسهولة الاستعمال وبدرجة عالية من التأمين لدى إنجاز عمليات خلاص المشتريات وتسديد المعاليم بالعملة الوطنية.

وستساهم هذه العملة الافتراضية، من جهة أخرى، في توفير الأرضية الملائمة لتنمية نسيج جديد من الأروقة التجارية الوطنية بما ينشط الحركة التجارية بتونس ويساعد على الرفع من نسق إحداث مواطن الشغل في المهن والميادين ذات العلاقة بقطاع الاتصال وصناعة المحتوى وذلك بالتوازي مع مزيد تيسير قضاء شؤون المواطن.

•تركيز منظومة دفع مؤمنة

تمكن هذه المنظومة التجار والمكلفين بإسداء خدمات الأنترنت من إجراء عمليات دفع مؤمنة عبر شبكة الأنترنت باستعمال بطاقات الدفع الإلكتروني من نوع "فيزا" أو "ماستر كارد(Visa, Master Card) "أو بطاقات الدينار الإلكتروني" Dinar ء."

وتربط هذه المنظومة المواقع التجارية الافتراضية عبر الوكالة التونسية للانترنيت بالموزعات الخاصة سواء بالبريد التونسي أو المؤسسات البنكية وذلك لإنجاز مختلف المبادلات مباشرة وبصفة حينية.

وتمكن منظومة الدفع من معالجة المبادلات بين الموقع التجاري ومؤسسة الدفع بطريقة مؤمنة حسب المنظومة العالمية للتبادل الإلكتروني. SSL

•التسجيل عن بعد:

تم إنجاز مشروع التسجيل عن بعد في مؤسستي التكوين : المدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد الأعلى للدراسات التكنولوجية في المواصلات بتونس انطلاقا من السنة الدراسية 2000-2001. وتدفع معاليم الترسيم بواسطة العملة الافتراضية "الدينار الإلكتروني."

•المكتبة الافتراضية:

تمكن المكتبة الافتراضية في ميدان تكنولوجيات الاتصال المتعاملين في القطاع والباحثين والصناعيين من استغلال بنك معلومات يتضمن معطيات عن سير القطاع والتراتيب الإدارية والتنظيمية في ميدان تكنولوجيات الاتصال، ومجموعة ثرية من المجلات العلمية والتكنولوجية المتخصصة يتم الانتفاع بها بصيغة الاشتراك.

•التعليم عن بعد:

يستند مشروع "قسم بدون ورق" على منظومة متطوّرة تمكن الطالب في ميدان تكنولوجيات الاتصال أو العامل في القطاع من متابعة دروس في أحد الاختصاصات ذات العلاقة عن طريق شبكة الاتصالات دون الحاجة إلى التنقل إلى المدرسة العليا للمواصلات أو المعهد الأعلى للدراسات التكنولوجية في المواصلات.

وستتيح هذه المنظومة المتطوّرة للراغبين في ذلك إمكانية الانتفاع بخدمات التكوين والدراسة دون ورق سواء كانوا من داخل المؤسسات التعليمية الراجعة بالنظر إلى وزارة تكنولوجيات الاتصال أو عاملين بإحدى المؤسسات الخارجية وذلك بمقابل.

•إحداث وكالة افتراضية لاتصالات تونس

توفر الوكالة الافتراضية لفائدة مشتركي الشبكات العمومية للاتصالات الخدمات الأساسية التالية:

-الاطلاع على الفوترة التفصيلية للاتصالات،

-استخلاص الفواتير الهاتفية عن بعد بواسطة الدينار الإلكتروني،

-الاطلاع على دليل تعريفات خدمات الاتصالات الجاري بها العمل،

-الاطلاع على إمكانية الانتفاع بالخدمات الإضافية للاتصالات.

-طلب الاشتراك بشبكة الهاتف القار باعتماد نظام الدفع المسبق لمعلوم الاستهلاك.

•إحداث الوكالة الافتراضية للبريد

تمكن الوكالة الافتراضية للبريد من الانتفاع عن بعد عبر شبكة الأنترنت باعتماد العملة الوطنية الافتراضية بالخدمات الأساسية التالية:

-زهور البريد

-البطاقات البريدية

-الطوابع البريدية ومستلزمات هواية جمعها إلى جانب اقتناء المنتوجات البريدية الجديدة على غرار الكتاب الذي يتضمن المجموعة الكاملة للطوابع البريدية التونسية منذ أول إصدار بتاريخ جويلية 1888 إلى الإصدار الأخير لسنة 1999.

-الاطلاع على كافة التفاصيل المتعلقة بالخدمات البريدية.

-المتابعة الإلكترونية، عن بعد، لبعائث البريد السريع المشخص باستعمال الرمز الخاص المسند للبعيثة المعنية.

•الإضبارة الموحدة

يهدف هذا المشروع إلى تحسين القدرة التنافسية للمبادلات التجارية وذلك بترشيد إجراءات التجارة الخارجية وتسهيل تبادل المعلومات عبر شبكات الاتصالات وفقا للمواصفات العالمية على كل المستويات (الديوانة - الموانئ - النقل - مختلف المصالح الإدارية). وقد تم بعث شركة خفية الاسم عهد إليها بمهمة تأمين التبادل الإلكتروني للبيانات المتعلقة بإجراءات التجارة الخارجية بين كافة المتدخلين.

•المقاصة الإلكترونية

يتمثل المشروع في تركيز منظومة للتبادل الإلكتروني لمختلف السندات والقيم (صكوك وتحويلات مالية...) بين مختلف البنوك في ظرف 48 ساعة وذلك بصرف النظر عن موقع المؤسسة المالية.

وستمكن هذه الإنجازات وغيرها من انصهار اقتصادنا تدريجيا ضمن الاقتصاد اللامادي

.

مواقع تونسية على شبكة الانترنات

معطيات عامة عن تونس

موقع الجمهورية التونسية باللغة الإنقليزية

)التاريخ، الحياة السياسية، المجتمع، المرأة، الاقتصاد، الثقافة، البيئة، السياحة(

http://www.tunisiaonline.com

موقع الجمهورية التونسية باللغة الفرنسية

)التاريخ، الحياة السياسية، المجتمع، المرأة، الاقتصاد، الثقافة، البيئة، السياحة(

http://www.tunisie.com

الحكومة التونسية

http://www.ministeres.tn/

التجمع الدستوري الديمقراطي

http://www.rcd.tn

صندوق التضامن الوطني(26-26)

http://www.26-26.org/

الوكالة التونسية للإنترنات) مزود خدمات الإنترنات(

http://www.ati.tn

مزود خدمات الإنترناتS3 (Global Net)

http://www.gnet.tn

موزع خدمات الإنترنات(Planet Tunisie)

http://www.planet.tn

++-

السياحة

واصل القطاع السياحي في تونس خلال سنة 2005 سيره الايجابي، كما يدل على ذلك التقدم العام لأهم مؤشرات النشاط التي بلغت مستويات قياسية لدخول السياح الاجانب والبيتات الجملية والمقابيض من العملة الأجنبية، فنتج عن ذلك تدعم لحصة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية التي انتقلت، بين عام وآخر، من 5.7 بالمائة إلى 6 بالمائة .

++

المرأة والحقوق المدنية

مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في المواطنة وأمام القانون قائم في النصوص التشريعية التونسية.

وقد أرست مجلة الأحوال الشخصية منذ 1956 تنظيما جديدا للأسرة على أساس المساواة القانونية عن طريق مجموعة من الإجراءات تنصّ بالخصوص على:

- إلغاء تعدّد الزوجات.
- إقرار الطلاق القضائي ومنح الزوجين الحق في طلب الطلاق.
- تحديد السنّ الأدنى للزواج بـ 17 سنة بالنسبة للفتاة بشرط موافقتها.
- منح الأم في حالة وفاة الأب حقّ الولاية على أبنائها القصّر.

وجاءت التنقيحات الجديدة التي أعلن عنها رئيس الجمهورية في 13 أوت 1992 لتدعم مكانة المرأة ولتؤكد أن حقوقها جزء لا يتجزّأ من حقوق الإنسان، وذلك بإلغاء البنود التشريعية التي يكتنفها غموض أو ربما يقع تأويلها في اتجاه التمييز.

المرأة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية

الرعاية الصحيّة:

منذ سنة 1964، وضعت تونس برنامجا طموحا للتنظيم العائلي. وبذلك تم اعتماد برنامج خاص بالتربية الصحية والتثقيف الصحّي والتنظيم العائلي في كل الجهات، وكذلك إدماج خدمات تنظيم الأسرة ورعاية الأم والطفل في مراكز الصحّة الأساسية وتقريب هذه الخدمات من المناطق الريفية النائية بواسطة الفرق المتنقلة التابعة للديوان الوطني للأسرة والعمران البشري

التعليم:

ـ بلغت نسبة الفتيات المسجلات في السنة الأولى من المدرسة الأساسية 99% سنة 2006-2007.

ـ ارتفعت نسبة الفتيات في مرحلة التعليم الابتدائي بالوسط الريفي من 46.1 % خلال سنة 1998-1999 إلى 47.6 % خلال سنة 2006 / 2007.

ـ كما ارتفعت هذه النسبة في التعليم الثانوي من 32,4% خلال سنة 1975/1976 إلى 3 5% خلال السنة الدراسية 2003 / 2004 و47.7 سنة 2006-2007 .

ـ تطوّر عدد الفتيات بالتعليم العالي بصفة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة حيث أصبحت نسبة الطالبات من مجموع المرسمين في التعليم العالي تساوي 59 % خلال السنة الجامعية 2006 / 2007 بعدما كانت تمثل 51.9 % خلال السنة الجامعية 2000 . 2001 /

محو الأمية:

تراجعت نسبة الأميّة لدى المرأة بصفة سريعة من 96% سنة 1956 إلى 68% سنة 1975 ثم إلى 36% سنة 1999 بفضل معاضدة المجتمع المدني للجهود الحكومية الكبيرة في هذا المجال، وهو ما يفسّر نجاح هذا البرنامج وإحراز الاتحاد الوطني للمرأة التونسية سنة 1994 جائزة اليونسكو لمحو الأمية.

ولدعم هذا البرنامج وتسريع نسق انخفاض نسبة الأمية لدى الجنسين، تمّ خلال شهر أفريل 2000 إقرار برنامج وطني لتعليم الكبار يستهدف الشريحة العمرية 15 - 49 سنة مع إعطاء الأولوية للفئة 15 - 29 سنة. ويهدف هذا البرنامج إلى تخفيض النسبة العامة للأمية إلى 20% سنة 2004 والنزول بنسبة أميّة الفئة العمرية 29 - 15 سنة من 9,1% سنة 1999 إلى 3% سنة 2004.

التكوين المهني :

ارتفع عدد الفتيات المتدربات بالمراكز التابعة للوكالة التونسية للتكوين من 11863 في ديسمبر 2002 إلى 12826 في ديسمبر 2003 ، أي بنسبة 36 %كما أن نسبة نجاح المتدربات ارتقت من 92.9% في ديسمبر 2002 إلى 95.9% في ديسمبر 2003.

(1)المصدر : وزارة شؤون المرأة

التشغيل :

-انتفاع المرأة ب38.5 % من عمليات التشغيل التي قامت بها الوكالة الوطنية للتشغيل و العمل المستقل أي بارتفاع يقدر ب 1 بالمائة مقارنة بسنة 2002

-بلوغ نسبة المشاريع النسائية المدروسة و الممولة 39.6 % من مجموع المشاريع .

-تطور عدد النساء صاحبات الأعمال ليبلغ حوالي 18.000 امرأة

و تمكنت المرأة من اقتحام جميع القطاعات بنسق يبرز تطور كفاءاتها وارتفعت نسبتها في عدد السكان النشيطين من 21.8 % سنة 1984 إلى 25.1% سنة 2006 حسب التعداد الوطني دون اعتبار الحضور القوي للنساء في القطاع غير المهيكل .

وللمساعدة على الشراكة بين الزوجين والانسجام داخل الأسرة أصبح بإمكان المرأة طبقا للإجراءات التي اتخذها الرئيس زين العابدين بن علي يوم 5 أفريل 1996، أن تطلب الحصول على قرض مثل زوجها وفي وقت واحد لاقتناء مسكن عائلي مشترك.

-سحب الاستفادة بمختلف آليات التمويل و التشغيل (البنك التونسي للتضامن ،نظام القروض الصغرى ، الصندوق الوطني للتشغيل...) على المرأة الريفية حيث تم تمويل ما يفوق 3305 مشروع اقتصادي لفائدة نساء وفتيات ريفيات في مجالات واختصاصات مختلفة.

-إقرار نظام خاص لفائدة الأم في البرنامج الانتخابي للرئيس زين العابدين بن علي يتيح لها،حسب رغبتها، العمل نصف الوقت مقابل الثلثين من الأجر ، مع الحفاظ على حقوقها كاملة في التقاعد والحيطة الإجتماعية .